ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

حرب الـ 12 يومًا:
رؤية اقتصادية

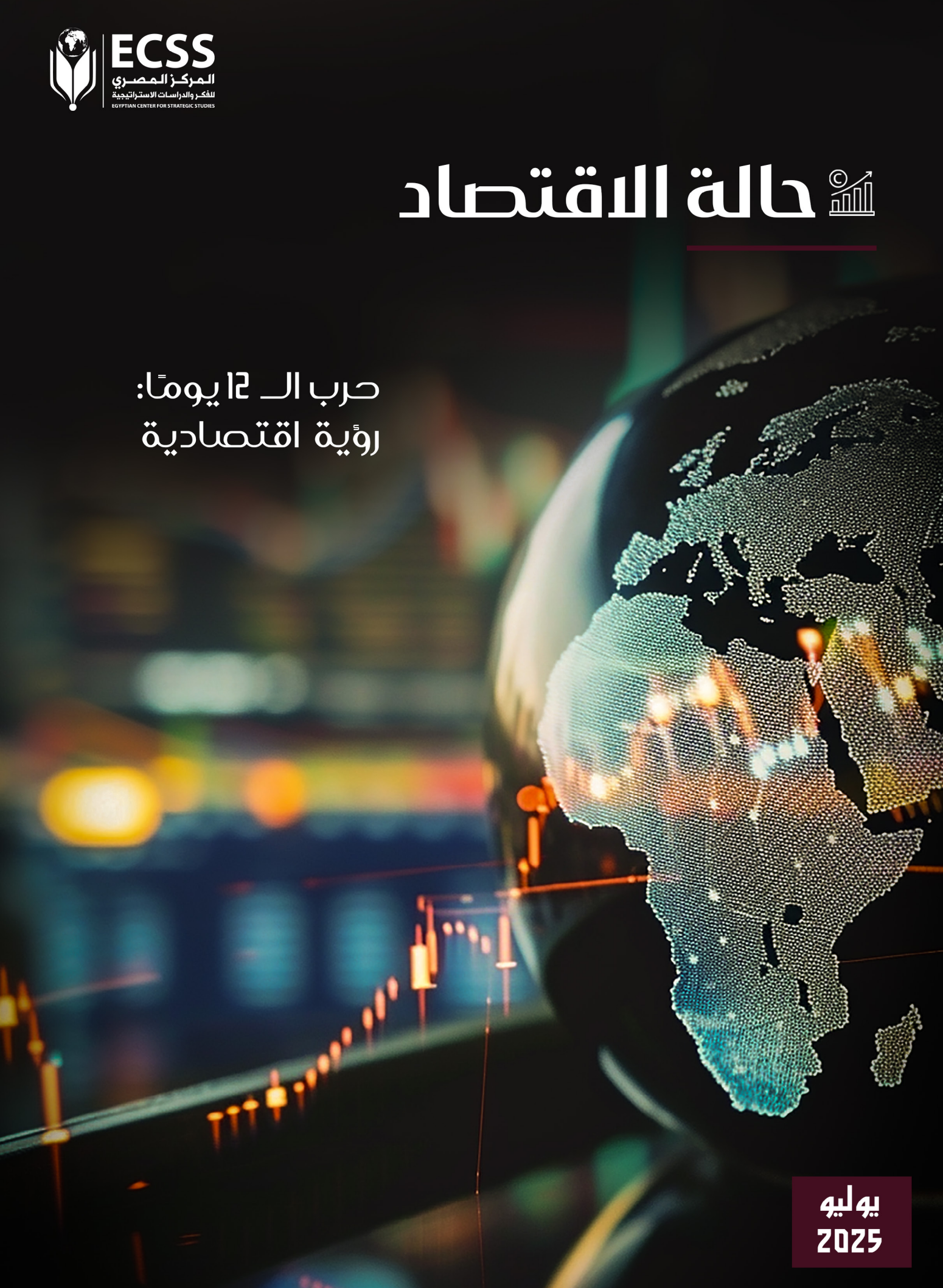

يوليو
2025

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

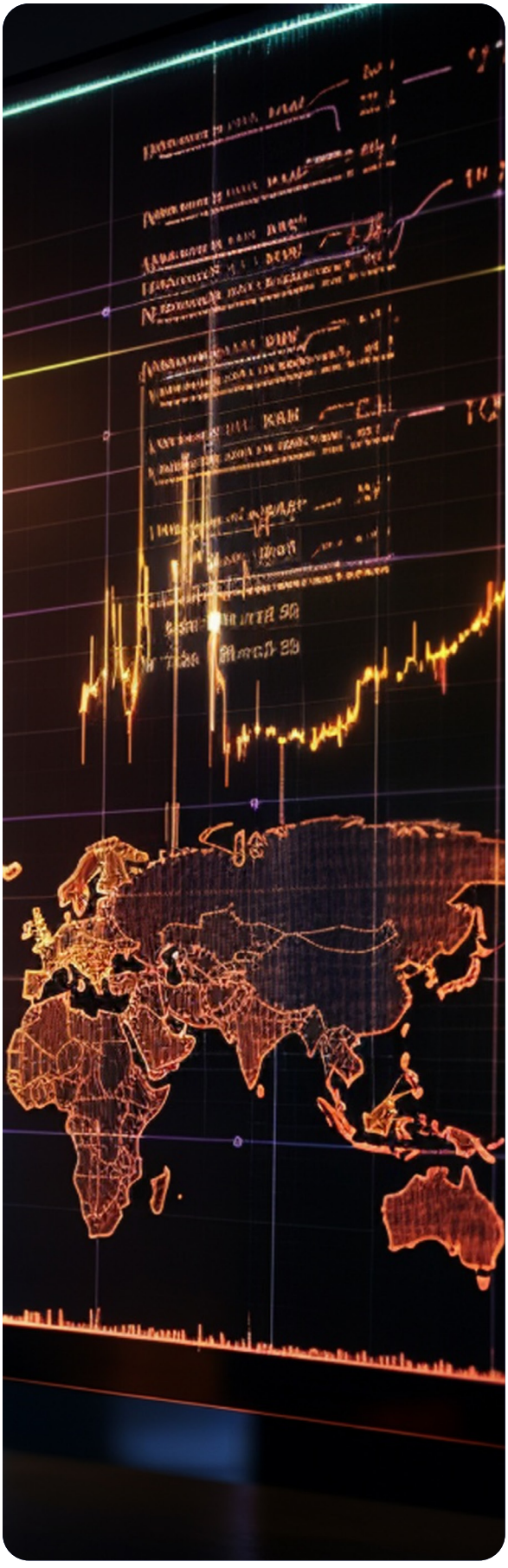

تحرير

ماهر الشريف

مستشار التحرير

محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

سالي عاشور

شادي هلال

د. عمر الحسيني

أمل إسماعيل

ندى بهاء

نوران جعفر

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905861| +20226905862 | +20226905863

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

14 الاقتصاد الإسرائيلي بين القوّة والهشاشة

28 استهداف معهد وايزمان والأهمية الاقتصادية للمعاهد العلمية

50 أمن الطاقة في الخليج والعالم: كيف أثر قرار وقف الحرب على أمن الطاقة؟

6 كيف استعدت مصر لسيناريوهات الحرب الإسرائيلية-الإيرانية؟

22 كيف تضرر الاقتصاد الإيراني في حرب الـ12 يومًا؟

42 الملاذ الآمن: أداء أسواق الذهب في مواجهة الأزمات الجيوسياسية العالمية

58 اضطرابات الشرق الأوسط: هل تسرع التحول نحو الطاقة المتجددة؟

تقديم

مع اندلاع المواجهة المباشرة بين إسرائيل وإيران في يونيو 2025، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التصعيد الجيوسياسي الذي لم تقتصر تداعياته على الميدان العسكري فقط، بل امتدت لتطال الأسواق العالمية، وأمن الطاقة، وخرائط الاستثمار، وحتى مستقبل الاقتصاد الرقمي والمعرفي في الشرق الأوسط.

في هذا العدد الخاص، نسلّط الضوء على المشهد الاقتصادي المركّب في إسرائيل، الذي يقف على مفترق طرق بين مظاهر القوة ومواطن الهشاشة، ونرصد الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات المتجددة وارتفاع كلفة الحرب. كما نتابع عن كثب تقلبات أسواق الذهب والنفط والغاز، وردود فعل أسواق المال العالمية، التي بدأت مرتبكة لكنها أظهرت لاحقًا مرونة لافتة بفعل تراكم الخبرة في التعامل مع الأزمات.

كما نتابع الحديث المتزايد عن تسريع الانتقال نحو مصادر الطاقة المتجددة وضروريات الإسراع في ذلك التحول لمجابهة المخاطر، وعلى الصعيد المحلي، نستعرض كيف استعدت مصر لسيناريو الحرب، بسياسات نقدية أكثر انضباطًا، وتعامل مؤسسي من صناديق الاستثمار، وسط ضغوط متزايدة على الجنيه والأسواق.

وفي زوايا أخرى، نفتح ملف استهداف معهد «وايزمان» للعلوم، ونتوقف عند انعكاسات ضرب المؤسسات العلمية على الاقتصاد التكنولوجي الإسرائيلي، الذي لطالما شكّل ركيزة استراتيجية في منظومة القوة.

كيف استعدت مصر لسيناريوهات الحرب الإسرائيلية-الإيرانية؟

ندى بهاء

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في الثالث عشر من يونيو 2025، اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين إيران وإسرائيل، شكّلت واحدة من أخطر موجات التصعيد في الشرق الأوسط منذ سنوات. وعلى مدار 12 يومًا من العمليات المتبادلة، تصاعدت المخاوف الإقليمية والدولية من تداعيات هذه الحرب على أمن الطاقة العالمي، ولا سيّما في ظل التهديدات التي طالت الملاحة في مضيق هرمز، الذي يُعد شريانًا حيويًا لنقل النفط والغاز.

وفي هذا السياق، بادرت الحكومة المصرية إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات الاستباقية تهدف إلى تحصين الاقتصاد الوطني من أي اضطرابات محتملة في إمدادات الطاقة. وشملت هذه الإجراءات تفعيل خطط الطوارئ، وإعادة هيكلة استهلاك الوقود في محطات الكهرباء، وزيادة الاعتماد على المازوت والسولار، إلى جانب تعزيز قدرات مصر على إعادة تغييز الغاز من خلال ثلاث سفن رئيسية، والاستعداد لتشغيل سفينة رابعة عند الحاجة. وقد أكدت هذه التحركات حرص الدولة على ضمان استقرار الشبكة القومية للغاز والكهرباء، وتفادي سيناريوهات تخفيف الأحمال أو نقص الوقود، في ظل وضع إقليمي بالغ الحساسية.

خلال تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، اتخذت الدولة المصرية عديدًا من التدابير الضرورية للحفاظ على استقرارها الأمني والاقتصادي. فقد كثّفت الحكومة جهودها في متابعة الأسواق بشكل مستمر، والتأكد من توفر جميع السلع الأساسية بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية. وفي هذا السياق، تم تشكيل «لجنة الأزمات»، التي تضم عديدًا من الوزارات، بهدف التعامل مع أي مستجدات طارئة والاستعداد لمختلف السيناريوهات المحتملة التي قد تواجه الدولة.

كما عملت الدولة على تنفيذ عمليات استباقية تهدف إلى حماية السوق المحلي من التأثيرات السلبية الناتجة عن التقلبات الاقتصادية العالمية، لا سيما في أسعار الحبوب والطاقة. وقد أثبتت مصر في محطات سابقة قدرتها على تجاوز الأزمات، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية-الأوكرانية، دون أن تواجه نقصًا في أي من السلع الأساسية، بفضل الخطط الوقائية والتدابير المدروسة التي اتُّخذت آنذاك.

تشكيل لجنة أزمات

سعيًا من الدولة المصرية لاتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة، تم تشكيل «لجنة الأزمات» كخطوة استباقية تحسُّبًا لأي تفاقم محتمل في التوترات الإقليمية، ودراسة التداعيات المحتملة في حال استمرار التصعيد في الحرب بين إيران وإسرائيل، والتعامل مع مختلف السيناريوهات المطروحة. تتمثل أدوار تلك اللجنة في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات المتوقعة، مثل التقلبات في أسعار الطاقة، واضطرابات سلاسل التوريد، وتداعيات التوترات على الأمن الإقليمي، مع التركيز على حماية الاقتصاد المصري والحفاظ على استقراره.

وتضم اللجنة في عضويتها محافظ البنك المركزي المصري، ووزراء: الصناعة، والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والكهرباء والطاقة المتجددة، والمالية، والتموين والتجارة الداخلية، والبترول والثروة المعدنية، بالإضافة إلى مُمثلي

وزارة الدفاع، والداخلية، وممثلي جهاز المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، هذا فضلًا عن عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعات دورية مع أعضاء اللجنة لمتابعة تطورات الأحداث الإقليمية، ورصد تأثيراتها المحتملة في مختلف القطاعات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جاهزية الدولة للتعامل مع أي مستجدات قد تُؤثّر في الاقتصاد الوطني .

أمن الغذاء والطاقة

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الدولة المصرية عديدًا من الإجراءات اللازمة للحفاظ على الاستقرار العام، وضمان توفر جميع السلع والخدمات الأساسية، وقد شملت هذه الإجراءات ثلاثة ملفات رئيسية: الأمن الغذائي، الطاقة، والكهرباء:

أولًا: ملف الأمن الغذائي: سعت الحكومة إلى الحفاظ على توفر السلع التموينية الأساسية مع التأكد من توفر مخزون استراتيجي من السلع التموينية تكفي 6 أشهر قادمة، وهو ما يعكس جاهزية الدولة وقدرتها على التعامل مع أي مستجدات على الساحة الإقليمية أو الدولية، وقد كثفت وزارة التموين والتجارة الداخلية جهودها لضبط الأسواق ومنع الممارسات غير المشروعة مثل الاحتكار أو رفع الأسعار دون مبرر، كما تم توجيه الأجهزة الرقابية إلى المتابعة اليومية للأسواق، وضمان ضخ الكميات المناسبة من السلع، وعدم السماح بأي تلاعب قد يُربك السوق المحلي.

ثانيًا: ملف الطاقة: سعت الدولة المصرية إلى الحفاظ على استقرار أوضاعها في قطاع الطاقة، ولذا قامت بتفعيل خطة طوارئ تحسُّبًا لأي توقف في إمدادات الغاز من الشرق، ومن ضمن الإجراءات المتخذة:

- إيقاف إمدادات الغاز الطبيعي مؤقتًا لبعض الأنشطة الصناعية بالتناوب بالشكل التي يسمح لتلك المصانع بالعمل واستمرار وفائها بعقودها التجارية مع خفض القدرات الانتاجية بشكل مؤقت لتوفير الطاقة، والعمل في حدود دون طاقات الإنتاج القصوى.

- توفير ثلاث سفن لإعادة التغييز بطاقة إجمالية تبلغ 2250 مليون قدم مكعب يوميًا، وهو يمثل أكثر من ضعف القدرة التشغيلية خلال صيف 2024.

  - السفينة الأولى «هوج جاليون» تعمل حاليًا من ميناء «سوميد» بالعين السخنة.

  - السفينة الثانية «إنرجوس إسكيمو» في ميناء «سوميد» سيتم ربطها بشبكة الغاز يوم 27 يونيو 2025.

  - السفينة الثالثة بميناء «الدخيلة» في الإسكندرية، وسيتم تشغيلها خلال الأسبوع الأول من يوليو 2025.

كما عملت الدولة على توفير سفينة رابعة احتياطية، والتأكد من وجود تعاقدات على شحنات غاز، واحتياطيات كافية من المازوت والمواد البترولية لضمان استمرارية الإمداد في حال استمرار الحرب لمدة أطول أو حدوث اضطرابات بسوق الطاقة نتيجة لإغلاق مضيق هرمز.

ثالثًا: ملف الكهرباء: حرصت الدولة على ضمان استقرار إمدادات الكهرباء وعدم اللجوء إلى تخفيف الأحمال، من خلال التنسيق الكامل بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ووزارة البترول والثروة المعدنية لتأمين الوقود اللازم لمحطات الكهرباء.

- تم رفع درجة الاستعداد في جميع شركات توزيع الكهرباء، مع متابعة مستمرة من مراكز التحكم بالشركات والتحكمات الإقليمية لتأمين استقرار الشبكة الموحدة.

- تحويل محطات الكهرباء للعمل بالمازوت والسولار للحفاظ على استقرار شبكة الغاز الطبيعي، ومن الجدير بالذكر أن هناك تدابير سابقة كانت وزارة الطاقة اتخذتها للتأكد من إمكانية تشغيل محطات الكهرباء للعمل

بالمازوت والسولار والغاز الطبيعي؛ مما يضمن مرونة إمدادات الطاقة في حال ارتفع أي من أسعار تلك المنتجات بشكل مبالغ فيه من خلال توفر القدرة للتحول بين مصادر الطاقة.

- رفع استهلاك محطات الكهرباء للمازوت إلى أقصى كمية متاحة والتنسيق لتشغيل بعض المحطات بالسولار كإجراء احترازي، حفاظًا على استقرار شبكة الغاز الطبيعي وعدم اللجوء إلى تخفيف أحمال شبكة الكهرباء، ترقبًا لإعادة ضخ الغاز الطبيعي من الشرق مرة أخرى .

- العمل على توفير المواد البترولية بالكميات المطلوبة لتشغيل جميع محطات الكهرباء بكفاءة.

كما تم التأكيد على إطلاق حملة إعلامية شاملة للتوعية بأهمية ترشيد الاستهلاك، إلى جانب العمل على استراتيجية مستدامة لإدارة ملف الكهرباء بما يضمن المصلحة العامة على المدى الطويل .

السياسة تؤجل التاريخ

في إطار حرص الدولة المصرية على تقديم حدث استثنائي يعكس عظمة التراث المصري، قررت وزارة السياحة والآثار تأجيل الافتتاح الرسمي للمتحف المصري الكبير إلى الربع الرابع من عام 2025، بدلًا من الموعد المحدد سابقًا في الثالث من يوليو 2025.

ويأتي هذا القرار في سياق السعي لتنظيم فاعلية تليق بمكانة مصر الثقافية والحضارية، وبما يعكس الأهمية العالمية للمتحف وما يضمه من كنوز وآثار فريدة. وسيتم تحديد الموعد الجديد للافتتاح الرسمي بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان تحقيق أقصى درجات الجاهزية، ووضع المتحف المصري الكبير على خريطة السياحة العالمية بصورة تعكس طموحات الدولة ومكانتها التاريخية .

شكل رقم (1): عدد السائحين في مصر من عام 2021 حتى عام 2024

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات.

تحرص مصر على تقديم حدث استثنائي يجذب أكبر عدد ممكن من السائحين من مختلف أنحاء العالم بمناسبة افتتاح المتحف المصري الكبير، وفي ضوء الأحداث الجيوسياسية بين إيران وإسرائيل والتي أربكت خطوط الطيران حول العالم، فقد استتبع ذلك ضرورة اتخاذ إجراء بتأجيل افتتاح المتحف المصري لحين وضوح المشهد السياسي، ومن الجدير الذكر أن الحركة السياحية في مصر كانت قد شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة؛ حيث ارتفع عدد السائحين من نحو 8 ملايين في عام 2021 إلى ما يقارب 15.7 مليون سائح في عام 2024، أي ما يُعادل تضاعفًا تقريبًا في حجم السياحة الوافدة، في ظل جهود الدولة لتعزيز هذا القطاع الحيوي، وفي الفترة من يناير إلى مايو 2025، سجلت السياحة في مصر نموًا بنسبة 26٪ في أعداد السائحين مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024 ، والتي كانت تتراوح فيها نسبة

النمو ما بين 4٪ و6٪ فقط. إلى جانب ذلك، شهدت الفترة نفسها زيادة ملحوظة في معدلات الإنفاق السياحي؛ مما أسهم في دعم احتياطي النقد الأجنبي للبلاد، والذي بلغ في مايو 2025 نحو 48.53 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بـ 46.13 مليار دولار أمريكي في مايو 2024 .

خبرات سابقة

أثبتت الدولة المصرية قدرتها على تجاوز الأزمات السابقة من خلال تبنّي سياسات وخطط استباقية فاعلة، فقد تجلّى ذلك بوضوح خلال تعاملها مع أزمة الحرب الروسية–الأوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022؛ حيث اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات المتكاملة للتخفيف من آثار الأزمة بمختلف جوانبها، وضمان توفير الحماية الاجتماعية. شملت هذه الإجراءات وضع سياسات مالية ونقدية فاعلة لضبط الأسواق، وضمان توفر السلع الاستراتيجية واستقرار أسعارها، وقد تضمنت تلك السياسات تقديم حزم تحفيزية مالية لدعم وتحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، في ظل التحديات العالمية، والتأكد من توفر احتياطيات استراتيجية من السلع الغذائية، ومنح حافز توريد إضافي لسعر أردب القمح المحلي خلال الموسم الزراعي، لتشجيع المزارعين على التوريد، وتنويع مصادر استيراد القمح لتصل إلى 15 منشأ مختلفًا، واستكمال مشروع الصوامع الاستراتيجية، لزيادة السعة التخزينية من القمح، مع تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لتوفير السلع الغذائية، وتشديد الرقابة على الأسواق ومنافذ البيع.

الخاتمة

ختامًا، تُعدّ الدولة المصرية، بحكم موقعها الجغرافي وتداخلها الإقليمي، من بين أكثر الدول تأثرًا بأي تصاعد في الاضطرابات الإقليمية المجاورة. وانطلاقًا من هذا الواقع، حرصت مصر على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستباقية لضمان استقرار أوضاعها الداخلية، خاصة فيما يتعلق بضمان أمن الغذاء والطاقة والكهرباء، وقرار الدولة بتأجيل افتتاح المتحف المصري الكبير، وذلك بالتنسيق الكامل مع جميع الجهات المختصة.

فـي هـذا السـياق، حرصـت الدولـة المصريـة علـى العمل بـكل جهودهـا مـن خلال المتابعة المسـتمرة لتداعيـات الحـرب الإسـرائيلية-الإيرانية، ورصـد تأثيراتهـا فـي الأوضـاع الداخليـة فـي مصـر. كمـا عملـت الدولـة علـى اتخـاذ الاحتياطـات اللازمـة لضمـان اسـتقرار ملفـات اسـتراتيجية، علـى رأسـها: الأمـن الغذائـي، والطاقـة، والكهربـاء بمـا لا يؤثـر فـي بنـاء اقتصـاد أكثـر اسـتدامة وتنافسـية ويسـهم فـي تحقيـق نمـو اقتصـادي متـوازن يعـود بالنفـع علـى المواطـن المصـري.

الاقتصاد الإسرائيلي بين القوّة والهشاشة

أحمد بيومي

نائب رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُصنَّف الاقتصاد الإسرائيلي ضمن الاقتصادات المتقدمة ذات السوق الحرة، ويعتمد بشكل كبير على قطاع الخدمات (72% من الناتج)، ويتميز بقوة تكنولوجية وابتكارية جعلته يحتل المرتبة 15 عالميًا في مؤشر الابتكار لعام 2024. رغم تحقيقه نموًا بنسبة 5.6% في عام 2024 ليصل الناتج المحلي إلى 540 مليار دولار

، فإن الحرب المستمرة على غزة منذ أكتوبر 2023 والمواجهة مع إيران في يونيو 2025 كشفت عن هشاشة بنيوية في البنية التحتية والاعتماد على الدعم الأمريكي. تكبّد الاقتصاد خسائر مباشرة وغير مباشرة بمليارات الدولارات، منها 4.8 مليارات دولار في الحرب الإيرانية وحدها، وتراجعت ثقة المستثمرين وارتفعت كلفة التمويل. وتشير التقديرات إلى أن تعويض هذه الخسائر قد يتطلب من 3 إلى 5 سنوات، ما لم يُعالج الخلل في التوازن بين الأمن والتنمية ويُعاد بناء الثقة داخليًا وخارجيًا.

أداء الاقتصاد الإسرائيلي

شهد الاقتصاد الإسرائيلي نموًا ملحوظًا في السنوات التي سبقت الأزمات الأخيرة، ففي العام 2018 بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 381 مليار دولار وارتفع في 2019 بنسبة نمو 3.5% قبل أن يتعرض

لانكماش طفيف في عام 2020 بفعل جائحة كورونا والتي انخفض فيها النمو الاقتصادي إلى 1.8% لكنه سرعان ما انتعش بقوة في عام 2021 محققًا معدل نمو بحوالي 9.4% (النمو المرتفع مستمد من سنة الأساس المنخفض)، واستمر الزخم في عام 2022 مع تحقيق نمو بنسبة 6.1%، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 525 مليار دولار، إلا أن العام 2023 شهد تباطؤًا ملحوظًا على وقع توترات سياسية داخلية سبقت الحرب مثل أزمة «إصلاحات القضاء» و الانقسامات داخل الحكومة والمعارضة، ونتيجة لآثار التعبئة العامة التي خلفتها حرب غزة، فلم يتجاوز النمو الحقيقي 1.7%، بل وانكمش الناتج الاسمي (بالدولار) قليلًا إلى 509 مليارات دولار نتيجة تراجع قيمة الشيكل.

الشكل 1:معدل النمو الربعي للناتج المحلي الإجمالي % - Central Bureau of Statistics, Israel

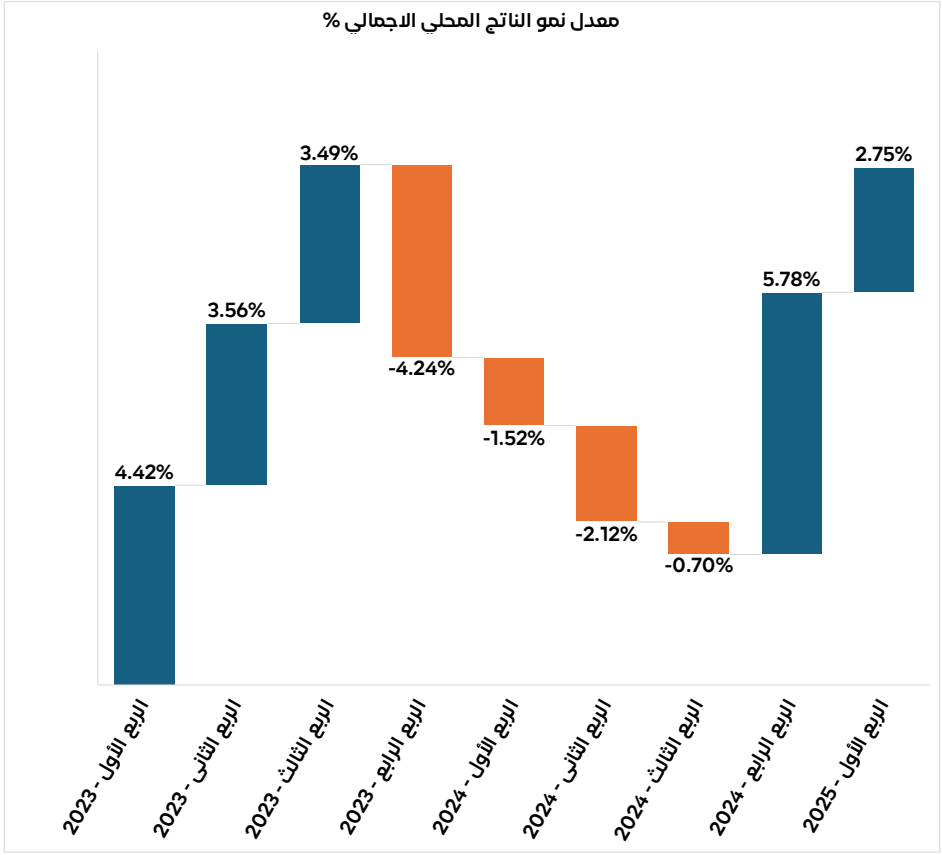

الشكل 2: الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار - البنك الدولي

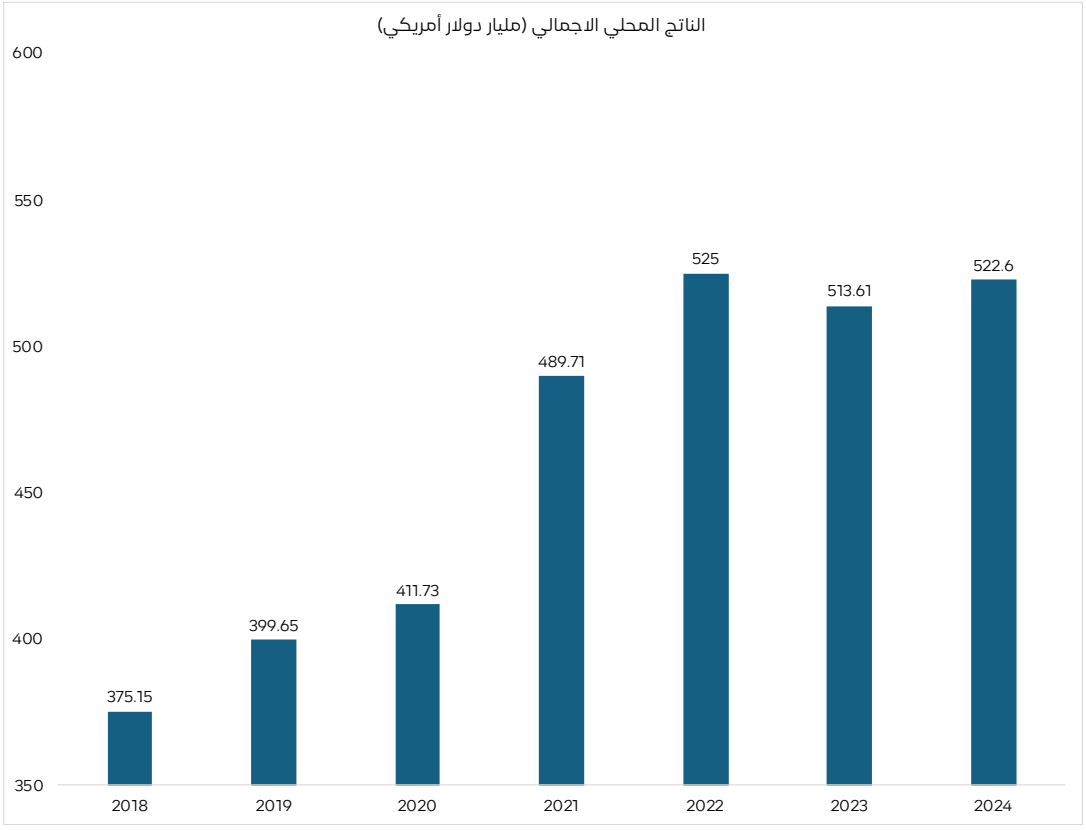

مصادر النقد الأجنبي

يعكس تطور الميزان التجاري الإسرائيلي بين 2020 و2024 اختلالًا هيكليًا متصاعدًا؛ حيث ارتفع العجز من نحو 19.1 مليار دولار في 2020 إلى ذروته عند 35.2 مليار دولار في 2022، مدفوعًا بزيادة حادة في الواردات نتيجة نمو الطلب المحلي، قبل أن يتراجع مؤقتًا إلى 23.2 مليار دولار في 2023، ثم يعاود الارتفاع إلى 29.8 مليار دولار في 2024. ورغم تسجيل الصادرات أعلى مستوياتها في 2022، فإنها لم تكن كافية لتعويض تسارع الاستيراد؛ مما يكشف عن فجوة هيكلية بين القدرة التصديرية والاحتياجات الاستيرادية. ويُعزى الانخفاض المؤقت في 2023 إلى عوامل ظرفية كالتقشف أو التباطؤ الاقتصادي، لا إلى تحسن دائم في الأداء التجاري. وتُبرز هذه

الاتجاهات ضرورة إصلاح سياسات التجارة والصناعة وتعزيز تنويع الصادرات وزيادة القيمة المضافة، لضمان توازن أكثر استدامة في الحساب الجاري، خاصة في ظل الضغوط الناجمة عن التوترات الإقليمية وارتفاع الإنفاق الدفاعي.

جدول رقم 1: الميزان التجاري لدولة إسرائيل

العام	صادرات (مليار دولار)	واردات (مليار دولار)	العجز التجاري (مليار دولار)
2020	50.1	69.3	(19.16)
2021	60.2	92.2	(32.01)
2022	72.6	107.8	(35.19)
2023	59.9	83.2	(23.25)
2024	61.7	91.5	(29.84)

أما عن طبيعة المنتجات التي تصدرها دولة إسرائيل فيمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم 2: المنتجات الإسرائيلية الأكثر مساهمة في صادرات إسرائيل – المصدر Trade Map

HS Code	المبالغ بالمليار دولار	2020	2021	2022	2023	2024
Total	**جميع المنتجات**	69.26	92.16	107.76	83.16	91.54
85	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها؛ أجهزة تسجيل الصوت وإعادة إنتاجه، وأجهزة التلفزيون...	8.52	11.36	12.57	10.43	12.03
84	المفاعلات النووية، والمراجل، والآلات والأجهزة الميكانيكية؛ أجزاؤها	9.40	10.76	11.43	9.21	10.01
27	الوقود المعدني، والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها؛ المواد القارية؛...	5.59	9.13	14.68	9.65	9.34
87	المركبات (عدا عربات السكك الحديدية أو الترام) وأجزاؤها ولوازمها	5.85	7.62	9.20	8.59	8.94
71	اللؤلؤ الطبيعي أو المستزرع، والأحجار الكريمة أو شبه الكريمة، والمعادن الثمينة أو المطلية...	3.24	6.93	7.02	4.69	4.02
90	الأدوات والأجهزة البصرية، الفوتوغرافية، السينمائية، وأجهزة القياس والفحص والدقة، والأجهزة الطبية أو الجراحية...	2.94	3.29	3.55	3.19	3.70

أما عن أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل فهم كالتالي:

جدول رقم 3: أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل - Trade Map

المبالغ بالمليار دولار	صادرات العام 2024
الصين	19.09
امريكا	9.44
المانيا	5.62
ايطاليا	3.63
تركيا	2.80
روسيا	2.37
فرنسا	2.20
النسبة إلى إجمالي الصادرات	**49.3%**

تعتمد إسرائيل على شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة لتعزيز صادراتها، إذ كانت أول دولة تُوقّع اتفاقًا من هذا النوع مع الولايات المتحدة عام 1985، وتبعته باتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2000، إلى جانب اتفاقات مع EFTA ودول مثل تركيا وكندا والمكسيك وأوكرانيا والأردن ومصر، كما وقّعت اتفاقًا مع تكتل ميركوسور عام 2007. وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في منح المنتجات الإسرائيلية، لا سيما في مجالي التكنولوجيا والزراعةفي السماح بالمنتجات الإسرائيلية بالوصول إلى أسواق كبرى، وأسهمت في تحقيق طفرة في التجارة الخارجية بلغت ذروتها عام 2022. إلا أن هذه الطفرة تعثرت بفعل الحرب؛ حيث تراجعت الصادرات بنسبة 22.8% في 2023 مقارنة بعام 2022. وفي موازاة ذلك، عززت إسرائيل اندماجها في الاقتصاد العالمي عبر عضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منذ 2010، ومشاركتها في برامج أوروبية للبحث والابتكار، فضلًا عن تعاونها الإقليمي في مجالات الغاز والطاقة مع مصر والأردن، وتوسيع علاقاتها التجارية مع الإمارات والبحرين ضمن إطار اتفاقيات أبراهام منذ 2020.

ركائز القوة

يشكّل قطاع التكنولوجيا الفائقة العمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي، بإسهام يبلغ 20% من الناتج المحلي و53% من الصادرات، ويوفّر وظائف عالية الإنتاجية لنحو 11.4% من القوى العاملة، مدعومًا بمكانة عالمية متقدمة في الابتكار وبراءات الاختراع. وتُعزّز هذه القوة باكتشافات الغاز الطبيعي التي وفّرت الاكتفاء الذاتي وفتحت باب التصدير لمصر والأردن، إلى جانب الصناعات العسكرية التي تحتل المرتبة التاسعة عالميًا وتشكل 10.9% من الصادرات (وفقًا للحسابات بناء على جدول رقم (2)). كما تتمتع إسرائيل بقاعدة صناعية متنوعة تشمل صناعة الألماس (بصادرات تجاوزت 9 مليارات دولار قبل الحرب)، وصناعة دوائية متقدمة تقودها شركات مثل «تيفاع»، إضافة إلى قطاع زراعي يستخدم تقنيات متطورة لتغطية 70% من احتياجات الغذاء المحلي وتصدير الفائض؛ مما يعكس تنوع مصادر القوة الاقتصادية رغم التحديات.

مواطن الضعف

شكّلت حرب أكتوبر 2023 بين إسرائيل وفصائل المقاومة في غزة، والتي امتدت إلى جبهة لبنان، صدمة اقتصادية غير مسبوقة، إذ بلغت الخسائر المباشرة نحو 34 مليار دولار، فيما قدّر بنك إسرائيل الكلفة الإجمالية بحوالي 68 مليار دولار (نحو 15% من الناتج المحلي)، وهو أعلى عبء اقتصادي في تاريخ إسرائيل. وارتفع عجز الموازنة إلى 8% بنهاية 2024، مدفوعًا بإنفاق عسكري بلغ 45.5 مليار دولار، منها 38.3 مليار دولار للعمليات القتالية واستدعاء 300 ألف جندي احتياط، بتكلفة ذخائر يومية وصلت إلى 270 مليون دولار. وتسببت الحرب في ركود حاد بالقطاعات الإنتاجية، خصوصًا التكنولوجيا الفائقة؛ حيث فقد القطاع نحو 7% من كوادره لصالح الخدمة العسكرية، وغادر آلاف المهندسين البلاد، كما اضطرت أكثر من 30% من الشركات التقنية لنقل أنشطتها إلى الخارج، وسط تراجع الاستثمار المغامر بنسبة 6% وانخفاض عدد الصفقات بـ30%؛ مما يهدد استدامة قطاع كان يمثل قاطرة النمو الإسرائيلي قبل اندلاع النزاع.

تسببت حرب غزة 2023–2024 في واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في تاريخ إسرائيل؛ حيث تضررت قطاعات حيوية مثل الماس (بانخفاض صادرات الخام والمصقول بنسبة 24% و36% على التوالي)، والأدوية (تسريح 8% من موظفي «تيفا»)، والبناء (خسائر أسبوعية بـ644 مليون دولار وتأخير تسليم الوحدات)، والسياحة التي انهارت بنسبة تفوق 90%، مسجلة خسائر بـ3.4 مليارات دولار. ودخل الاقتصاد في ركود فعلي مع تراجع النمو إلى 0.9% وارتفاع البطالة إلى أكثر من 7%، بينما تدهور سعر صرف الشيكل وتعرضت الأسواق لهزات وارتفعت تكلفة التأمين على الديون. كما أُجلِي 150 ألف شخص من المناطق الحدودية وتعمقت الأعباء النفسية والاجتماعية، في ظل تقديرات بمليارات الدولارات لإعادة الإعمار. وتُعد هذه الحرب الأكثر كلفة وشمولًا في تاريخ إسرائيل، مع حاجة ملحة لسنوات من التعافي وسط ضغوط مالية متزايدة، رغم المساعدات الأمريكية الطارئة.

الحرب الإيرانية

أدخلت الحرب الإسرائيلية–الإيرانية في يونيو 2025، رغم قصر مدتها (12 يومًا)، الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة أكثر خطورة بفعل الأضرار المركّزة على البنية التحتية والطاقة؛ حيث تعطلت مصفاة «بازان» وتوقّف إنتاج الغاز في حقلي «تمار» و«ليفياثان»؛ مما شلّ مصادر الكهرباء والصادرات. كما استُهدفت محطات توليد الكهرباء وخطوط النقل، وقدّرت الحكومة كلفة إعادة الإعمار بمليارات الدولارات. بلغت تكلفة الحرب حوالي 4.8 مليارات دولار، نتيجة تشغيل منظومات الدفاع الجوي المكلفة، وتكثيف الطلعات الجوية، واستدعاء مئات الآلاف من جنود الاحتياط، بما فيهم الكفاءات التقنية. توقفت الحياة الاقتصادية اليومية، وأُجلي آلاف المدنيين، وشُلّ الاستهلاك والاستثمار، واهتزت ثقة الأسواق. وتدخّلت الولايات المتحدة بدعم عسكري واقتصادي سريع، أثار مخاوف داخلية بشأن تنامي التبعية الاستراتيجية، مع توقعات بربط الدعم بشروط اقتصادية مستقبلية؛ مما يضيف أعباء طويلة الأمد على القرار الاقتصادي الإسرائيلي ويعيد ترتيب أولوياته في مرحلة ما بعد الحرب.

المخاطر المستقبلية والتوقعات

يواجه الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب غزة والمواجهة مع إيران عبئًا ماليًا متفاقمًا نتيجة التحول الحاد نحو الإنفاق الدفاعي؛ حيث أوصت لجنة «ناجل» بزيادة موازنة الدفاع بـ74 مليار دولار خلال عقد؛ مما رفع الإنفاق من 16.2 إلى 31.8 مليار دولار بين 2023 و2025، ليشكل 7–8 % من الناتج المحلي، على حساب قطاعات كالبنية التحتية والتعليم والصحة. ويتوقع أن ترتفع نسبة الدين العام إلى 80% من الناتج في 2025، مع توجيه معظم عوائد الغاز للدفاع بدل التنمية. كما يواجه الاقتصاد تحديات بنيوية أبرزها ارتفاع تكلفة التمويل (عوائد السندات عند 5%) وتراجع ثقة المستثمرين بسبب التوترات الإقليمية، وتأخر إقرار الموازنة، وهجرة الكفاءات ونقل الشركات الناشئة للخارج؛ مما يهدد قطاع التكنولوجيا الحيوي. داخليًا، تفاقم الفقر والبطالة والانقسام السياسي يهدد باضطرابات اجتماعية إضافية؛ مما يجعل استعادة زخم النمو مرهونًا بإصلاحات عميقة واستقرار سياسي وأمني مستدام.

خلاصة القول، خلال الفترة 2018–2025، تقلب الاقتصاد الإسرائيلي بين نمو مدفوع بالتكنولوجيا والابتكار وبين أزمات كشفت هشاشته البنيوية، فعلى الرغم من نجاحات بارزة جعلته بين اقتصادات المنطقة والعالم المتقدم، خاصة بفضل قطاعاته التقنية والعسكرية والغازية، فإن تراكم الأزمات -من الجائحة إلى الانقسامات السياسية وحروب غزة وإيران- أظهر اعتماده المفرط على الدعم الخارجي، وضعف تحصين بنيته التحتية، وتزايد نزيف العقول وتراجع الاستثمارات، ورغم أن مؤسساته المالية أثبتت متانة نسبية، فإن تكلفة الصراعات وغياب الحلول السياسية أثقلت كاهل التنمية.

كيف تضرر الاقتصاد الإيراني في حرب الـ12 يومًا؟

أيه حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران، يمتد مبدئيًا لمدة 12 ساعة قبل أن تُعتبر الحرب منتهية رسميًا، تتجه الأنظار نحو تداعيات هذا النزاع العسكري، الذي استمر 12 يومًا، على الاقتصاد الإيراني. فعلى الرغم من أن طهران تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وتتمتع بموقع جغرافي استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط، فإن التحديات الاقتصادية المتراكمة تضعف قدرتها على مواجهة الأزمات الطارئة، فكيف أثّرت الحرب في الاقتصاد الإيراني؟

الاقتصاد الإيراني قبل الحرب: أزمات متراكمة

1 - العقوبات الدولية

تُعاني إيران منذ سنوات من عقوبات دولية مشددة، أسهمت في إضعاف اقتصادها، إلى جانب تضخم مرتفع ونسب نمو اقتصادي متراجعة؛ مما يجعل من الصعب على البلاد امتصاص آثار الحرب الجديدة.

يمتد تاريخ العقوبات المفروضة على إيران إلى ما قبل الثورة الإسلامية، وتحديدًا منذ حكومة مصدق عام 1951، حين فرضت

بريطانيا والولايات المتحدة عقوبات عقب تأميم النفط. لكن التصعيد الحقيقي بدأ بعد الثورة عام 1979؛ حيث استهدفت العقوبات بشكل رئيسي قطاع النفط، ومنعت إيران من الوصول إلى التكنولوجيا، والمعدات، ورءوس الأموال؛ مما أدى إلى انخفاض صادرات النفط من أكثر من 4 ملايين برميل يوميًا إلى نحو مليون فقط. مرّت العقوبات بعدة مراحل، شملت عقوبات أمريكية وأوروبية متعددة الأطراف، وتوسعت بشكل كبير بين 2012 و2015 باستهداف البنك المركزي وتجميد الأصول وتعطيل التجارة الخارجية؛ مما أسهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية ودفع إيران إلى التفاوض على الاتفاق النووي. ورغم توقيع الاتفاق في 2015 ورفع بعض القيود، عادت العقوبات بقوة بعد انسحاب الولايات المتحدة في عهد ترامب من الاتفاق النووي في 8 مايو 2018، وتبعها منع إيران من تصدير نفطها؛ مما مثّل محاولة لخنق اقتصادها. وأعقب ذلك اضطرابات مالية داخلية وإجراءات حكومية لتقنين سوق العملات الأجنبية، في ظل تصاعد التوترات مع الغرب وتشكيك واشنطن في نوايا إيران النووية ، وبلغت العقوبات على إيران 5475 عقوبة وتعد في المرتبة الثانية بعد روسيا .

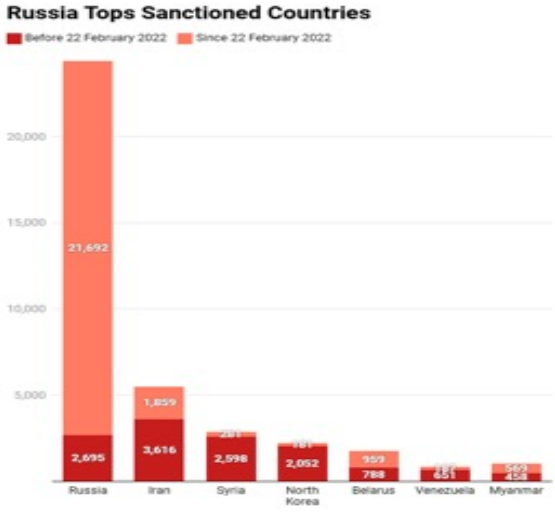

2 - الاعتماد على قطاع الطاقة

يعتمد الاقتصاد الإيراني بشكل كبير على قطاع الطاقة، وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي، الذي يُعد القطاع القائد والمحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الوطني. وتدور بقية القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة والخدمات في فلك هذا القطاع؛ إذ تستند إليه كمصدر رئيس للتمويل والتشغيل.

وبالتالي، فإن أي ضربة لهذا القطاع تؤثر بشكل مباشر في باقي مكونات الاقتصاد؛ مما يُفاقم من حدة الأزمة ويُقيد قدرة الدولة على التعافي السريع، خاصة في

ظل تزايد القيود المالية الخارجية واستمرار التوترات الإقليمية؛ إذ يُعد قطاع النفط والغاز الطبيعي أحد الأعمدة الرئيسية لإيرادات الموازنة الحكومية؛ حيث تخرج أهم ثروات إيران من هذا القطاع وتمتلك إيران ثروة ضخمة من الغاز الطبيعي، فتُعد إيران من أبرز اللاعبين في قطاع الطاقة عالميًا؛ حيث احتلت المرتبة الرابعة بين أكبر منتجي النفط الخام في منظمة «أوبك» عام 2023، والمرتبة الثالثة عالميًا في إنتاج الغاز الطبيعي عام 2022. وتضم إيران ثالث أكبر احتياطي من النفط عالميًا، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي؛ حيث استحوذت على 24% من احتياطات النفط في الشرق الأوسط و12% من الاحتياطات العالمية بنهاية 2023، ورغم القيود المفروضة على إنتاجها بسبب العقوبات الدولية، تمكنت إيران من زيادة إنتاجها النفطي بحوالي مليون برميل يوميًا بين عامي 2020 و2023، مستفيدةً من الطلب الصيني على النفط المخفَّض، كما صدّرت إيران نحو 515 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بانخفاض عن ذروة عام 2022 البالغة681 مليار قدم مكعب وبلغت إيرادات صادرات النفط الإيراني نحو 53 مليار دولار في 2023. وتركزت 87% من هذه الصادرات إلى العراق وتركيا، في المقابل، ارتفعت واردات إيران من الغاز إلى 80 مليار قدم مكعب، معظمها من تركمانستان ضمن اتفاقيات مقايضة. كما وقّعت إيران والعراق اتفاقًا لتصدير ما يصل إلى 644 مليار قدم مكعب سنويًا من الغاز في مارس 2024، في إطار تعاون متبادل يشمل تبادل الغاز مقابل النفط أو زيت الوقود .

3 - مؤشرات اقتصادية (التضخم، الركود، التجارة الخارجية)

يمرّ الاقتصاد الإيراني بحالة من الركود التضخمي وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي لعام 2025؛ حيث يُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو 0.3% فقط، في حين يُقدّر معدل التضخم السنوي بنسبة 43.3%، وهو من أعلى المعدلات عالميًا. ويعكس هذا التباين الحاد أزمة اقتصادية خانقة، تتفاقم بفعل العقوبات الدولية، وضعف الاستثمار، وتراجع قيمة العملة المحلية. مما يجعل هذه الأزمة ذات أثر واسع النطاق.

وفـى قطـاع التجـارة الخارجيـة بلغـت القيمـة الإجماليـة لصـادرات إيـران نحـو 104.5 مليـار دولار فـي عـام 2023، وفقًـا لإحصـاءات Trade map، مسـجّلة نمـوًا قويًـا بنسـبة 19.6% مقارنـة بعـام 2022، وارتفاعًـا ملحوظًـا مقارنـة بعـام 2019؛ حيـث بلغـت الصـادرات آنـذاك حوالـي 50.9 مليـار دولار. وتشـير البيانـات إلـى أن أربـع دول هـي الصيـن، العـراق، تركيـا، والإمـارات تسـتحوذ مجتمعـة علـى أكثـر مـن 60% مـن إجمالـي الصـادرات الإيرانيـة.

وتتصـدّر الصيـن هـذه الـدول بحصـة تبلـغ 27.1% مـن إجمالـي الصـادرات، تليهـا العـراق بنسـبة 11.5%، ثـم تركيـا بنسـبة 6.8% كمـا سـجّلت بعـض الأسـواق نمـوًا لافتًـا، مـن بينهـا عُمـان بنسـبة 32.7% وروسـيا بنسـبة 25.8%، فـي حيـن شـهدت الصـادرات إلـى أفغانسـتان وإندونيسـيا تراجعًـا طفيفًـا، تعكـس هـذه الأرقـام تزايـد اعتمـاد إيـران علـى الأسـواق الإقليميـة والآسـيوية فـي ظـل العقوبـات الغربيـة، مـع اسـتمرار محاولاتهـا لتنويـع شـركائها التجارييـن رغـم التحديـات الاقتصاديـة والجيوسياسـية.

ويُعـدّ قطـاع الوقـود والزيـوت والشـموع المعدنيـة المحـرك الرئيسـي لنمـو الصـادرات الإيرانيـة؛ إذ قفـزت قيمتـه مـن 9.86 مليـارات دولار فـي عـام 2020 إلـى 71.08 مليـار دولار فـي عـام 2023، ليُشـكّل أكثـر مـن 68% مـن إجمالـي الصـادرات فـي ذلـك العـام.

كمـا تُظهـر بيانـات عـام 2023 أن نحـو 90.9% من الصـادرات تتركّز في قائمـة محدودة من المنتجـات، مقارنـة بـ 79.6% فقـط فـي عام 2020؛ ممـا يعكـس تراجعًا في تنـوّع القاعدة السـلعية للتصديـر. ويُشـير هـذا التركّـز الشـديد إلـى اعتمـاد مفرط علـى عدد محـدود من البنـود، وعلـى رأسـها الوقـود؛ مما يجعل الاقتصـاد الإيراني أكثـر عرضة للتقلبات في أسـعار الطاقـة العالميـة ويُفاقم هشاشـته فـي مواجهة الضغـوط الجيوسياسـية والاقتصادية.

تأثيرات حرب الـ 12 يومًا على الاقتصاد الإيراني

1 - كيف أصابت الحرب قطاع الطاقة؟

لا تـزال الآثـار الاقتصاديـة الحقيقيـة للحـرب غيـر منشـورة ومصـرح بها مـن الجانـب الإيراني ولكـن مـا تـم تداولـه، انخفـاض صـادرات النفـط بنسـبة تقـارب 26%، لتسـتقر عنـد نحـو 1.1

مليون برميل يوميًا، وهو ما شكّل ضربة قوية لعائدات الدولة التي تعتمد بشكل رئيسي على هذه الصادرات لتمويل نفقاتها. هذا التراجع الحاد في الإنتاج النفطي ترافق مع أزمة وقود داخلية خانقة؛ إذ سجلت البلاد نقصًا يوميًا يُقدّر بحوالي 670 ألف برميل، وذلك نتيجة الأضرار التي لحقت بعدد من المنشآت جرّاء الغارات التي شنّتها القوات الإسرائيلية على الأراضي الإيرانية، ويعني ضرب قطاع الطاقة المساس بالمصدر الرئيسي للعملة الصعبة في إيران؛ وهو ما يعكس اتجاهًا نحو استخدام "الضغط الاقتصادي" كوسيلة لإضعاف القرار السياسي من الداخل.

2 - استهداف حقل «بارس الجنوبي»

تحتفظ إيران باحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي تُقدّر بـ 1,200 تريليون قدم مكعب؛ مما يمثل 16% من الاحتياطات المؤكدة عالميًا و45% من احتياطات أوبك. وتُنتج إيران معظم غازها من حقول غير مصاحبة للنفط، أبرزها حقل «بارس الجنوبي» ، الذي قصفته إسرائيل 14 يونيو جرّاء الحرب بينهم، وذلك في أول هجوم على قطاع النفط والغاز الإيراني، ضمن ما وصفته الحكومة الإسرائيلية بأنه عملية طويلة الأمد تهدف إلى منع طهران من صنع سلاح نووي. وأوقفت إيران إنتاج الغاز جزئيًا في حقل «بارس» الجنوبي، وهو الجزء التابع لإيران من الحقل وذلك الحقل كان يشكل القلب النابض لقطاع الغاز الإيراني .

3 - تهديدات بغلق مضيق هرمز

تستخدم إيران ورقة ضغط بإغلاق مضيق هرمز كورقة مساومة استراتيجية. ففي عام 2018، حذّر الرئيس الإيراني آنذاك، حسن روحاني، من أنه إذا حاولت الولايات المتحدة وقف صادرات النفط الإيرانية، فإن طهران ستضمن عدم خروج أي نفط من الخليج العربي على الإطلاق. وفى ظل التصعيد العسكري المستمر واستهداف إسرائيل للمنشآت الحيوية داخل إيران. عاد إلى الواجهة احتمال إقدام طهران على إغلاق مضيق هرمز بعدما تداولت تقارير إعلامية تصريحات تشير إلى أن البرلمان الإيراني وافق مبدئيًا على مقترح إغلاق المضيق، دون أن يصدر أي تأكيد رسمي

نهائـي مـن المؤسسـات السـيادية فـي الـبلاد، ويُعـد مضيـق هرمـز أحـد أهـم الممـرات البحريـة فـي العالـم؛ حيـث يمـرّ عبـره 20 مليـون برميـل يوميًـا مـن النفـط الخـام وسـوائل البتـرول نحـو 20% مـن إجمالـي اسـتهلاك العالـم مـن النفـط، وأكثـر مـن 25% مـن التجارة البحريـة العالميـة للنفـط.

4 - تداعيات الحرب على الأسواق والعملة

شـهدت العملـة الوطنيـة، الريـال الإيرانـي، تراجعًـا حـادًا فقـدت خلالـه أكثـر مـن 10% مـن قيمتهـا أمـام العـملات الأجنبيـة؛ ممـا زاد مـن الضغـوط الاقتصاديـة والمعيشـية علـى المواطنيـن. كمـا أثّـر التصعيـد العسـكري وتشـديد العقوبـات الدوليـة والقيـود الماليـة المفروضـة فـي إيـران بشـكل مباشـر علـى الأسـواق المحليـة؛ حيـث تراجـع مؤشـر بورصـة طهـران بنحـو 24 ألـف نقطـة، فـي المقابـل، ارتفعـت أسـعار الذهـب بشـكل كبيـر نتيجـة تزايـد الإقبـال عليـه كـملاذ آمـن.

فـي الختـام، إذا تصاعـدت التوتـرات الأمنيـة مـرة أخـرى، فـإن التداعيـات لـن تقتصـر علـى الداخـل الإيرانـي فحسـب، بـل سـتمتد لتشـمل الاقتصـاد العالمـي بأسـره، وقد تـؤدي إلى اضطرابـات ملحوظـة فـي سلاسـل الإمـداد العالميـة واضطـراب فـي أسـعار الطاقـة، كما قـد يتعـرض الاقتصـاد الإيرانـي لمزيـد مـن الإنهـاك، ولا سـيما فـي القطاعـات المرتبطـة بالصناعـات البتروكيماويـة؛ ممـا يعنـي خسـارة إضافيـة فـي الإيـرادات، وتصاعـد الضغـوط المعيشـية، وتهديـد اسـتقرار العملـة والأسـواق الداخليـة.

استهداف معهد وايزمان والأهمية الاقتصادية للمعاهد العلمية

د. عمر الحسيني

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في القرن الحادي والعشرين أصبح العلم قوة محركة للاقتصاد العالمي، ولم تعد المراكز البحثية مجرّد أماكن للمعرفة النظرية، بل تحولت إلى ثروات وطنية تُنتج الابتكار وتُولّد الصناعات. حيث أثبتت التجربة أن الاستثمار في الأبحاث يؤدي إلى تطور اقتصادي ملموس، كما يظهر في حالة معهد وايزمان في إسرائيل، ومؤسسات أخرى مثل مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا في مصر، ومدينة الأبحاث العلمية ببرج العرب، ومعهد مصدر للطاقة المتجددة في الإمارات، ومركز الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في السعودية. وهذه المراكز لا تصنع المعرفة فقط، بل تُعيد تشكيل الاقتصاد المحلي وتُمهّد الطريق نحو مستقبل أكثر استدامة. فالعلم لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة لتأمين المستقبل، وتحقيق السيادة الاقتصادية والمعرفية.

في منتصف يونيو 2025، شهدت العلاقات بين إيران وإسرائيل تصعيدًا جديدًا في أثناء حربهم؛ حيث استهدفت إيران معهد وايزمان في إسرائيل ردًا على غارات جوية إسرائيلية على مواقع نووية إيرانية؛ مما أدى إلى وقوع أضرار جسيمة في مختبرات الأحياء والكيماويات وبعض المباني قيد الإنشاء داخل الحرم الجامعي دون تسجيل إصابات بشرية، وهذا وفق ما أكدت إدارة معهد وايزمان. وبعدها بأيام، علّق باحثون على أن الضربة دمرت معدات متقدمة وأعاقت بحوثًا حساسة دامت سنوات من العمل

العلمي، ورمت إيران من خلاله إلى تقويض القدرات البحثية والعلمية الإسرائيلية كجزء من استراتيجيتها الشاملة.

الأهمية الاقتصادية لمعهد وايزمان للعلوم

يُعتبر معهد وايزمان للعلوم في إسرائيل من المؤسسات البحثية البارزة لديهم في جودة البحث العلمي والابتكار، وله أثر اقتصادي عميق ومستدام على المستويين المحلي والعالمي.

ويوضح الجدول التالي بعض أهم براءات الاختراع الناتجة من بحوث المعهد. كما يوضح المنتج وسنة إطلاقه والقيمة الاقتصادية الحالية التقديرية.

اسم المنتج التقنية	سنة الإطلاق	القيمة الاقتصادية الحالية (تقديرية)	القطاع	نوع المنتج
كوباكسون (Copaxone)	1996	أكثر من 4 مليارات دولار سنويًا	الأدوية -الصحة	علاج شهير لمرض التصلب اللويحي المتعدد، مرخص لشركة «تيفا".
نظام الأفيدين-بيوتين	1975	مئات الملايين من الدولارات سنويًا	التكنولوجيا الحيوية	يُستخدم كـ «غراء بيولوجي» في البحوث والاختبارات التشخيصية.
الإنزيمات المثبتة	1980	مليارات الدولارات عبر عدة صناعات	الصناعات الكيميائية-الغذاء	تُستخدم في الصناعات الكيميائية، الدوائية، ومعالجة الأغذية.
تقنية الفحص الجيني السريع	2017	أكثر من 500 مليون دولار سنويًا	التشخيص الطبي	تُستخدم لتسريع كشف الأمراض الوراثية والمعدية.
كواديماب (QuadiMab)	2020	غير معلن بدقة – متوقع مليار دولار خلال 5 سنوات	الأدوية-المناعة	علاج بالأجسام المضادة لمختلف الأمراض السرطانية والمناعية.
أدوات التحرير الجيني الدقيقة	2021	في مراحل تجارية مبكرة (قيد التقدير)	التكنولوجيا الحيوية	تُستخدم لتطوير علاجات تعتمد على تحرير الجينات بدقة.
تقنيات الأمن السيبراني الكمي	2022	ناشئة – متوقع نمو بمليارات خلال 2030	الأمن الرقمي -الكم	تعتمد على مبادئ الحوسبة الكمومية والتشفير المتقدم.

دور المعهد في نقل التكنولوجيا التجارية والصناعية

أعلن المعهد من قبل عن قدرته على الربط بين الأوساط الأكاديمية وسوق العمل تُمكّنه من تسريع وتيرة الابتكار، وتوليد دخل اقتصادي من براءات الاختراع والمنتجات المشتقة من أبحاثه؛ حيث عمل على تحويل الاكتشافات العلمية إلى منتجات تجارية ملموسة وذلك عن طريق ترخيص نتائج الأبحاث لشركات صناعية وتجارية؛ مما يُمهّد الطريق أمام تطوير الأدوية والأدوات الطبية.

كما أسهمت أبحاث معهد وايزمان في تأسيس ما يقرب من 120 شركة منذ إنشائه؛ حيث تُشكّل هذه الشركات دخلًا حيويًا للاقتصاد الإسرائيلي؛ مما يُسهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي.

التنمية الاقتصادية والتأثير المحلي

في عام 2022 بلغت المبيعات العالمية للمنتجات المبنية على أبحاث المعهد أكثر من 23 مليار دولار. وهذا الرقم يعكس مدى اعتماد الأسواق العالمية على الابتكارات الناتجة من المعاهد العلمية الشبيهة. ويُضخ جزء كبير من الإيرادات المتولدة عن التكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي؛ مما يُسهم في تمويل البحث العلمي، التعليم، والبنية التحتية. ولذلك يُعتبر معهد وايزمان ركيزة أساسية في البنية التحتية للاقتصاد في إسرائيل.

مصادر التمويل والاستدامة المالية

يحظى معهد وايزمان بميزانية تشغيلية من مصادر متعددة تشمل التمويل الحكومي الإسرائيلي، المنح البحثية الدولية، والتبرعات الخيرية. تُتيح هذه الموارد للمعهد الاستمرار في دعم الأبحاث الأساسية والتطبيقية، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع نطاق التعاون الدولي. هذه الاستدامة المالية تُشكل عاملًا أساسيًا في تحقيق المعهد لأهدافه الاقتصادية والعلمية على المدى الطويل.

دور المعهد في مجال البيئة

رغم أن أغلب أنشطة المعهد تدور في قطاعي الأدوية والأمن السيبراني، فإن الجدول التالي يوضح دورًا نسبيًا بمجالات تصب في قطاع البيئة.

المبادرة / المشروع	وقت الإطلاق	الوصف	التأثير البيئي	القطاع
الانتقال إلى طاقة خضراء 100٪	2025	شراء طاقة شمسية لتغطية كل استهلاك الطاقة تبدأ بتركيب ألواح ضوئية تغطي 12% من الحاجة الحالية .	تهدف لتخفيض الانبعاثات بأكثر من 50٪ سنويًا	الطاقة المتجددة / البصمة الكربونية
مواد بلاستيكية بديلة قابلة للتحلل	2025	مادة مركّبة بيولوجية متينة، قابلة للتحلل وتنافس البلاستيك التقليدي	تقلل النفايات البلاستيكية، مناسبة لتطبيقات واسعة في التغليف والاستخدام اليومي	المواد المستدامة
خزانات بطاريات آمنة ومستديمة	2025	تقنية لرصد خيوط الليثيوم داخل البطاريات، للتحكم في الأمان والكفاءة العالية	تحسين عمر البطارية وأمانها، وتقليل الهدر البيئي	الطاقة المتجددة / البطاريات
رصد جفاف الهواء لتوقع الفيضانات	2025	أجهزة لقياس جفاف الهواء تساعد في توقع فيضانات موسمية بشكل أسرع وأدق	يفيد في إنقاذ الأرواح والممتلكات عبر أنظمة إنذار مبكرة، مؤثرة بيئيًا واجتماعيًا	المناخ / إدارة مخاطر الطقس
ذكاء اصطناعي لتسريع تطوير المحفزات الطاقية	2024	استخدام نماذج لتحديد محفزات تحوّل الطاقة الشمسية إلى أشكال مخزونية بشكل أكثر كفاءة	يسرّع من تطوير بطاريات/ هيدروجين ويخفض التكاليف، ويدعم الاستدامة الطاقية	الطاقة المتجددة / الهيدروجين
مبادرة الاستدامة البيئية	2023	تشمل 7 مراكز بحثية تشمل: الطاقة المتجددة، المواد المستدامة، الأبحاث المناخية، الغذاء، الصحة، البحرية والبيئة	جسر بين البحث والتطبيق لابتكار مواد قابلة للتحلل وكاشفات بيئية ومناخية	متعدّد (طاقة، مواد، مناخ)
شبكات فطرية لنقل الكربون والماء	2023	اكتشاف شبكات فطرية تربط جذور الأشجار لنقل العناصر الغذائية والكربون والماء	يعزز فهم توازن الكربون والماء في الغابات، ويدعم إدارة الغطاء النباتي والمناخ	التنوع البيولوجي / المناخ

مؤسسات مصرية علمية مثيلة

ليس معهد وايزمان الوحيد الذي يقوم بالدور العلمي في المنطقة. إذ توجد في مصر الكثير من المؤسسات المثيلة وبل والمتوفقة والسابقة له، كما هو موضح بالجدول الآتي:

المؤسسة	المجالات المتميزة	الأهداف والتخصصات	نقاط القوة مقارنةً بوايزمان
مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا	علوم أساسية، النانوتكنولوجيا، الطاقة، المواد الذكية	تضم 7 معاهد بحثية، تشمل المعاهد: الطاقة والبيئة، النانوتكنولوجيا، وهندسة الأحياء	من حيث التخصص متعدد التخصصات والتطور السريع. يتضح من مؤشر Nature In-dex المتخصص وجود قفزات لبحوث الفيزياء إلى 1.64 لعام 2024 من أصل 0.20.
مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات	التكنولوجيا الصناعية، الطاقة المتجددة، الزراعية، النانو	19 براءة دولية، تعاون مع 1300 مصنع لتحقيق تأثير تطبيقي مباشر	تتميّز بتطبيق عملي واسع في الصناعة.
الهيئة NREA القومية للطاقة الجديدة والمتجددة	مشاريع ضخمة مثل بنبان للطاقة الشمسية، ومحطات الزعفرانة لطاقة الرياح التي جلبت استثمارات بمليارات الدولارات.	رائدة على المستوى الوطني، قدمت حلول الحفاظ على الطيور المهاجرة	تركيزها على مشاريع وطنية كبرى، لكنه يعتمد أكثر على القطاع الحكومي.
المركز القومي لبحوث المياه (NWRC)	علوم المياه الجوفية، والتكيف المناخي	المركز يضم 12 معهدًا بحثيًا، لدعم السياسات والإجراءات المتعلقة بالمياه	يتمتع بخبرة طويلة في حلول ندرة المياه وإدارة الموارد.
معهد بحوث المياه الجوفية	بحوث متخصصة في المياه الجوفية وإدارتها	مسئول رئيسي عن سياسات المياه الجوفية، وغالبًا ما يعمل بتطبيق مباشر	يتفوّق في التطبيق العملي داخل مصر. له سوابق علمية عديدة.
مركز بحوث الصحراء	مكافحة التصحر، الزراعة في الظروف القاسية، المياه الصحراوية	واحد من أقدم المعاهد، يضم حاملي دكتوراه وخبراء في الزراعة الصحراوية وإنتاج المحاصيل	خبرته البيئية قوية جدًا في ندرة المياه واستصلاح الأراضي. زاد من قدرات استصلاح الأراضي ومشروعات مليارية للدولة المصرية.

المكاسب الاقتصادية للمؤسسات البحثية المصرية

1. مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا (Zewail City)

المنح والتمويل: حصلت على عشرات الملايين من الجنيهات من الحكومة المصرية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى دعم تمويلي من صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية (STDF).

نقل التكنولوجيا: لا تزال في بدايتها، إلا أن بعض مراكزها (مثل مركز النانو ومركز الطاقة) دخلت في شراكات مع شركات محلية؛ مما يُمهّد لتأسيس شركات ناشئة مستقبلًا.

فرص عمل: توفّر فرصًا تدريبية وبحثية لمئات الباحثين والطلبة، وتُسهم في دعم الابتكار المحلي في قطاع التكنولوجيا.

مشاريع حالية: تطوّر أجهزة طبية وألواح طاقة ومجسات دقيقة يمكن تسويقها مستقبلًا.

2. مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات

براءات اختراع مُفعّلة: أكثر من 19 براءة اختراع مسجلة، مع نحو 9 منها نُقلت فعليًا للتصنيع في شركات.

عقود شراكة صناعية: تربطها شراكات بـ1300 مصنع في المنطقة الصناعية ببرج العرب، ويُقدَّر العائد الاقتصادي غير المباشر من هذه الشراكات بملايين الجنيهات سنويًا.

منتجات مطوّرة: أسمدة ذكية، مستحضرات حيوية، مركّبات نانوية، تم بيع بعضها محليًا ودخلت السوق التجريبية.

فرص اقتصادية مستقبلية: مشاريع متقدمة في الطاقة الشمسية والذكاء الصناعي للتحكم في استهلاك المياه والطاقة.

3. الهيئة القومية للطاقة الجديدة والمتجددة (NREA)

عائد استثماري مباشر: مشروعات مثل محطة «بنبان» للطاقة الشمسية أسهمت في جذب استثمارات أجنبية مباشرة تتجاوز 2 مليار دولار.

توفير الكهرباء: تُغطي مشروعات الهيئة جزءًا من الشبكة الوطنية، وتُوفر ملايين الجنيهات سنويًا في دعم الوقود الأحفوري.

البيع للشبكة القومية: بعض المشروعات تُدرّ دخلًا مباشرًا للحكومة من خلال بيع الكهرباء المنتجة من طاقة الرياح والشمس.

4. المركز القومي لبحوث المياه (NWRC) ومعاهد المياه الجوفية والتصحر

مكاسب غير مباشرة: تحسين إدارة الموارد المائية؛ مما أسهم في تقليل الفاقد وتحسين إنتاجية الأراضي، ويُقدّر بعوائد تصل إلى مليارات الجنيهات سنويًا من الزراعة والري.

مشروعات تحسين كفاءة استخدام المياه: تطبيقات أنظمة ري ذكية موفرة للمياه في دلتا مصر والصعيد؛ مما عزّز إنتاجية الفدان وخفّض التكاليف الزراعية.

عقود استشارية دولية: تلقي بعض المعاهد عقودًا استشارية من دول عربية وأفريقية في مجال تصميم أنظمة الري وإدارة المياه.

يتضح من كل ما سبق أن المعاهد والمراكز العلمية لم تعد ترفًا أكاديميًا، بل أصبحت ركيزة استراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. فالمعادلة أصبحت واضحة: من يملك المعرفة، يملك السوق. ومع أن معهد وايزمان قدّم نموذجًا ناجحًا في الربط بين البحث والاقتصاد، فإن المراكز البحثية في العالم العربي تمتلك بدورها الإمكانيات والبنية المؤهّلة لتكرار هذا النموذج بل وتجاوزه.

أسواق المال ترتبك خلال 12 يومًا من الحرب بين إسرائيل وإيران

شادي هلال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت الأسواق المالية العالمية تقلبات حادة مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران؛ حيث شكلت حدثًا جيو-اقتصاديًا، ارتجت له مؤشرات البورصات خصوصًا البورصات العربية؛ حيث أثرت هذه الأزمة بشكل مباشر في مؤشرات الأسهم، أسعار السندات، وأسعار المعادن النفيسة.

تأثير الحرب في أسواق الأسهم: تراجع معنوي ومخاوف متزايدة

سببت الحرب موجة كبيرة من الهبوط في أسواق المال العالمية، ويمكن تفسير ذلك الهبوط بشكل علمي بأنه يعود إلى ارتفاع حالة عدم اليقين؛ مما دفع المستثمرين إلى تقليل تعرضهم للمخاطر، وبيع الأسهم في القطاعات الحساسة مثل السياحة والخدمات المالية، بينما اتجهوا إلى أصول أكثر أمانًا.

سوق العملات: انعكاس دقيق لحالة الأسواق بين الذعر والتهدئة

أسواق العملات العالمية هي الأخرى شهدت تحركات لافتة خلال فترة الحرب بين إسرائيل وإيران؛ حيث اتجه المستثمرون نحو عملات الملاذ الآمن مع تصاعد التوتر، ثم عادت بعض العملات للتعافي مع تراجع المخاطر، فبالنظر إلى أداء الدولار الأمريكي فقد ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي (DXY) يقيس قوة الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية، مع بداية الحرب من مستويات 97.2 تقريبًا إلى ما فوق 98.0، مستفيدًا من الطلب القوي عليه كملاذ آمن في ذروة التصعيد العسكري، ثم انخفض المؤشر مجددًا بعد إعلان وقف إطلاق النار وتراجع المخاوف، إلى مستويات 97.2–97.5 مع عودة شهية المخاطرة للأسواق.

أما عن عملة اليورو فقد تراجع أداؤها أمام الدولار إلى مستويات قرب 1.066 خلال ذروة التوتر، متأثرًا بمخاوف اضطراب إمدادات الطاقة في أوروبا، مع تراجع التصعيد وعودة الاستقرار النسبي، ارتفع اليورو تدريجيًا متأثرًا بتحسن المعنويات وزيادة الإنفاق الأوروبي على الدفاع والبنية التحتية.

أما عن العملات الآسيوية، فقد ارتفع الين الياباني أمام الدولار مع زيادة الطلب عليه كملاذ آمن، فيما حافظ اليوان الصيني على استقراره بفضل تدخلات البنك المركزي الصيني.

العملات الخليجية هي الأخرى، فقد حافظت عملات الخليج (الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، الدينار الكويتي) على استقرارها بفضل ارتباطها الوثيق بالدولار ووفرة الاحتياطيات الأجنبية، إلا أنه ظهرت بعض التوترات المحدودة في أسواق العقود الآجلة، خاصة للريال القطري، لكنها لم تؤثر في سعر الصرف الرسمي بشكل ملموس.

مصريًا فقد تمثل أداء الجنيه المصري في تراجع محدود تحت ضغوط خارجية، إذ تراجع الجنيه المصري في السوق الموازية من نحو 49.8 إلى 50.7 جنيهًا للدولار

خلال الأيام الأولى من التصعيد العسكري، متأثرًا بخروج بعض رءوس الأموال الساخنة وزيادة تكلفة التحوط من مخاطر سعر الصرف، إلا أن السوق الرسمية حافظت على استقرار نسبي بفضل سياسات البنك المركزي، لكن ومع ذلك بقيت الضغوط التمويلية واضحة مع ارتفاع عقود التحوط غير القابلة للتسليم (NDF) التي تستخدم لإدارة مخاطر العملات في الأسواق الناشئة.

أسواق الأسهم والسندات: خسائر سريعة ثم تعافٍ تدريجي

الأسواق الأمريكية (مؤشرات وسندات)

- ملخص سريع

المؤشر	بداية الحرب	أدنى مستوى	نهاية الأزمة
داو جونز	42,900	42,197	43,386
S&P 500	6,050	5,977	6,141
ناسداك	19,900	19,406	20,167

- **مؤشر داو جونز الصناعي:** مع بداية التصعيد العسكري، تراجع المؤشر بنحو 1.79% (انخفاض 769 نقطة ليصل إلى 42,197.79 نقطة)، لاحقًا، ومع تراجع التوترات، استعاد المؤشر جزءًا من خسائره وارتفع بنسبة 0.9% ليصل إلى 43,386.84 نقطة بنهاية الفترة.
- **مؤشر استاندرد آند بورز 500:** تراجع بنسبة 1.28% في ذروة التصعيد ليصل إلى 5,976.96 نقطة، ثم عاد للارتفاع مع انحسار التوترات، ليصعد بنسبة 0.8% ويغلق عند 6,141.02 نقطة قرب أعلى مستوياته التاريخية بنهاية الأزمة.

- **مؤشر ناسداك المركب:** انخفض بنسبة 1.30% إلى 19,406.83 نقطة في بداية الحرب، وبعد انحسار التصعيد، ارتفع بنسبة 1% ليصل إلى 20,167.91 نقطة.

السندات: قفزة في الطلب على الأمان قصير الأجل نتيجة عدم الثقة في المستقبل

شهدت أسواق الدين العالمية تحولات ملحوظة خلال يونيو 2025، في ظل تزايد المخاوف من اندلاع ركود اقتصادي إذا ما تصاعدت الحرب الإسرائيلية – الإيرانية، وهو ما دفع المستثمرين إلى تفضيل أدوات الدين السيادية الآمنة قصيرة الأجل. فقد انخفض عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل 10 سنوات بشكل حاد من 4.38% إلى 3.85% في أقل من أسبوع؛ مما يعكس توجّهًا واضحًا نحو الملاذات الآمنة. كما أظهرت منحنيات العائد ما يُعرف بـ«الانبساط » (Flattening)، في إشارة إلى تزايد الطلب على السندات القصيرة مقابل تراجع الاهتمام بالآجال الطويلة. هذا التغير في سلوك المستثمرين يعزز فرضية «تجميد أسعار الفائدة على المدى القصير»، خاصة بعد أن فضّلت البنوك المركزية الكبرى الإبقاء على سياساتها النقدية دون تغييرات، وسط توقعات بتأجيل قرارات التشديد في حال اتسع نطاق النزاع الجيوسياسي.

مؤشر القلق والتذبذب – تقلبات ثم تماسك نسبي

سجّل مؤشر التقلب العالمي (VIX)، المعروف إعلاميًا بـ «مؤشر الخوف»، ارتفاعًا ملحوظًا إلى 21.6 نقطة عقب اندلاع الضربات العسكرية بين إسرائيل وإيران، في استجابة سريعة لحالة عدم اليقين التي خيّمت على الأسواق. إلا أن المؤشر لم يتجاوز حاجز 25 نقطة، وهو المستوى الذي يُعد تاريخيًا إشارة للدخول في منطقة الذعر المؤسسي؛ مما يعكس أن ردود فعل المستثمرين اتسمت بالحذر المدروس لا الهلع. وعلى خلاف أزمات سابقة مثل الحرب في أوكرانيا عام 2022، حين تجاوز المؤشر عتبة 30 نقطة، بقيت الأسواق في هذه الأزمة ضمن نطاق «القلق المتحكم فيه»؛ مما يدل على

تطور قدرتها على امتصاص الصدمات الجيوسياسية دون ردود فعل انفعالية مفرطة. ويُفهم من هذا السلوك أن الأسواق أصبحت أكثر تمرسًا في إدارة المخاطر، معتمدة على تجارب الأزمات الأخيرة؛ مما أسهم لاحقًا في تهدئة وتيرة التراجع واستعادة بعض التوازن بمجرد ظهور مؤشرات على انحسار التصعيد العسكري.

أسواق المال العربية – صدمة سريعة وتوازن على الحافة

تأثرت أسواق المال في المنطقة بشكل ملحوظ مع اندلاع الحرب؛ حيث سجّلت مؤشرات البورصات الخليجية خسائر تتراوح بين 2% و6% في أولى جلسات التداول، شملت بورصات السعودية ودبي وقطر. وفي مصر، تراجع مؤشر EGX30 بنحو 5.8%؛ مما أدى إلى خسائر سوقية تُقدّر بحوالي 1.8 مليار دولار، وسط ضغوط بيعية واسعة وتأثر ملحوظ في سعر صرف الجنيه المصري، الذي شهد حركة تقلب تعكس مخاوف المستثمرين من تداعيات الحرب على استقرار الاقتصاد الكلي.

النفط والسلع الأساسية: أسعار متصاعدة ومخاطر تضخمية

شهدت أسواق الطاقة العالمية تقلبات حادة خلال الأسبوع الأول من اندلاع الحرب الإسرائيلية – الإيرانية؛ حيث ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت، وسط مخاوف من تعطل الإمدادات عبر مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الحيوية للطاقة عالميًا. فقد قفز سعر خام برنت من 68.02 دولارًا إلى 74.23 دولارًا للبرميل، مسجلًا زيادة بنسبة 9% خلال أسبوع واحد فقط، قبل أن يشهد هبوطًا حادًا عقب إعلان الولايات المتحدة وقف الأعمال القتالية، في استجابة مباشرة لحالة التهدئة المفاجئة.

وقد وصلت الزيادة الأسبوعية الإجمالية في سعر خام برنت إلى نحو 12.3%، ببلوغه مستويات تقارب 79 دولارًا للبرميل، في ظل تذبذبات يومية عنيفة، تعكس قلق المتعاملين على عقود الشراء الآجلة قصيرة الأجل. وعلى الرغم من الارتفاع، لم تنجح الأسعار في كسر مستوى المقاومة السنوي البالغ 83 دولارًا؛ مما يُشير إلى أن الأسواق لا تزال تُسعّر سيناريو تصعيد محدود، وليس أزمة شاملة في إمدادات النفط.

ومـن اللافـت أن «علاوة المخاطـر الجيوسياسـية» (Geopolitical Risk Premium) ظهـرت بوضـوح علـى منحنـى العقـود الآجلـة، لا سـيما لعقـود أشـهر الخريـف (سـبتمبر – نوفمبـر). ووفـق تقديـرات «غولدمـان سـاكس»، كان مـن المحتمـل أن يصـل سـعر برنـت إلـى 90 دولارًا فـي حـال إغلاق مضيـق هرمـز، مـع سـيناريوهات أكثـر تشـاؤمًا تصـل إلـى 130–150 دولارًا فـي حـال توسـع النـزاع، إلا أن هـذه التوقعـات لـم تتحقـق بفعـل التدخـل الأمريكـي السـريع.

وفـي السـياق ذاتـه، سـجلت أسـعار الغـاز الطبيعـي فـي أوروبـا ارتفاعًـا ملحوظًـا تـراوح بيـن 7% و9.6% خلال فتـرة النـزاع، مدفوعـة بارتفـاع علاوة المخاطر على عقود أغسـطس وسـبتمبر، رغـم وفـرة المخزونات الموسـمية. وبعـد الإعلان عـن انتهاء العمليات، اسـتقرت الأسـعار عنـد المسـتويات المرتفعـة؛ ممـا يشـير إلـى اسـتمرار الحـذر مـن التهديـدات الجيوسياسـية.

أما علـى صعيـد الأسـواق العالميـة، فقـد أظهـرت الأوضـاع الاقتصاديـة تفاوتًـا فـي ردود الفعـل. ففـي الولايـات المتحـدة، تكبـدت أسـواق الأسـهم خسـائر ملحوظـة، فـي حيـن اسـتفادت السـندات الحكوميـة مـن حالـة القلـق، واحتفـظ الـدولار باسـتقراره. وفـي أوروبـا، تراجعـت الأسـهم تحـت ضغـط الحـرب، وشـهدت السـندات ضغوطًـا مماثلـة، فيمـا تعـرض اليـورو لضغـوط بيعيـة. علـى الجانـب الآخـر، اسـتفادت دول الخليـج مـن ارتفـاع أسـعار النفـط، مـع اسـتقرار عملاتهـا فـي ظـل ربطهـا بالـدولار، رغـم بعـض التذبـذب المحـدود فـي أسـواقها الماليـة. أمـا مصـر، فقـد واجهـت ضغوطًـا علـى سـعر صـرف الجنيـه، وسـط أداء ضعيـف لسـوق الأوراق الماليـة، متأثـرة بالعوامـل الإقليميـة وارتفـاع أسـعار الطاقـة عالميًـا.

خاتمة

أبـرزت الحـرب الإسـرائيلية–الإيرانية التـي اسـتمرت 12 يومًـا قـدرة الأسـواق الماليـة العالميـة علـى التكيّـف مـع الصدمـات الجيوسياسـية، رغـم ردود الفعـل العنيفـة فـي بدايـات الأزمـة. فقـد تراجعـت الأسـهم، واهتـزت العـملات، إلا أن الأسـواق -وخاصـة

فـي الغـرب ودول الخليـج- أظهـرت مرونـة ملحوظـة، مدعومـة بتطـور أدوات التحـوط واسـتراتيجيات السياسـات النقديـة المتأنيـة؛ ممـا حـدّ مـن اتسـاع دائـرة الخسـائر وأعـاد بعـض الاسـتقرار النسـبي بسـرعة.

فـي الحالـة المصريـة، انقسـم التأثيـر إلـى مسـتويين رئيسـيين؛ أولًا: سـوق الأوراق الماليـة المصريـة أظهـر هشاشـة نسـبية، انعكسـت فـي تراجعـات حـادة، لكنهـا كشـفت فـي المقابـل عـن الحاجـة المُلحـة إلـى تعميـق دور المؤسسـات الماليـة، وعلـى رأسـها صناديـق الاسـتثمار، فـي خلـق اسـتجابة أكثـر نضجًـا واسـتقرارًا فـي أوقـات الأزمـات. ثانيًـا: أظهـرت السياسـة النقديـة تطـورًا مهمًـا؛ حيـث نجـح البنـك المركزي فـي احتـواء تقلبات العملـة وتحقيـق اسـتقرار نسـبي دون الاعتمـاد المفـرط علـى تدفقـات رءوس الأمـوال السـاخنة؛ ممـا يعكـس نضوجًـا فـي أدوات إدارة الأزمـة وقـدرة أكبـر علـى الصمـود فـي مواجهـة التحديـات الخارجيـة.

الملاذ الآمن: أداء أسواق الذهب في مواجهة الأزمات الجيوسياسية العالمية

بسنت جمال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد أسواق الذهب العالمية من بين أكثر الأسواق حساسية للتقلبات الجيوسياسية العالمية، وذلك لما يتمتع به الذهب من خصائص تجعله ملاذًا آمنًا في أوقات الضبابية وعدم اليقين. وقد عكست التجارب السابقة هذا الارتباط الوثيق؛ حيث سجلت أسعار الذهب ارتفاعات ملحوظة خلال عدد من المحطات العالمية البارزة، مثل جائحة كورونا عام 2020، والحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، وحرب غزة 2023.

وفي منتصف عام 2025، برز حدث جيوسياسي جديد تمثل في الضربة العسكرية التي وجهتها إسرائيل إلى إيران في 13 يونيو، وهو ما مثّل عامل ضغط إضافي على الأسواق العالمية، وأسفر عن تحركات ملحوظة في أسعار الذهب. وقد تباينت تلك التحركات ما بين الارتفاع والانخفاض، تبعًا لتطورات المشهد العسكري وطبيعة التصعيد المتبادل، ووسط تقييم المستثمرين لاحتمالات توسع الصراع أو احتوائه في الأجل القريب.

الذهب كملاذ آمن خلال الأزمات العالمية

يُعد الذهب أحد أهم الملاذات الآمنة التي يلجأ إليها المستثمرون في أوقات تزايد الضبابية وعدم اليقين، الناتجة عن الاضطرابات الاقتصادية، أو تقلبات الأسواق المالية، أو التوترات الجيوسياسية. فعندما ترتفع المخاطر أو تتزايد التوقعات بحدوث ارتفاع في التضخم، أو تآكل القوة الشرائية للنقود، يندفع المستثمرون، أفرادًا ومؤسسات، نحو الذهب كوسيلة للتحوّط ضد تراجع القوة الشرائية.

علاوة على ذلك، يُلاحظ في السنوات الأخيرة أن البنوك المركزية –وخاصة في الاقتصادات الناشئة– أصبحت تميل إلى زيادة احتياطاتها من الذهب بهدف تنويع الأصول، ودعم العملة المحلية، وتأمين استقرار طويل الأمد في مواجهة الأزمات النقدية، وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، في إطار ما يُعرف بـ «إزالة الدولرة » أو « de-dollarization»؛ حيث أدركت الاقتصادات الناشئة أهمية تنويع سلع العملات الأجنبية لدى بنوكها المركزية وتقليل انكشافها على الدولار من أجل تعزيز سعر صرف عملاتها المحلية، وهو ما يعكس تحولًا في النظام النقدي العالمي قد يعزز من موقع الذهب كمخزن للقيمة على المدى الطويل، ليس فقط للأفراد بل للدول أيضًا . ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي لتوضيح تطور طلب البنوك المركزية من الذهب منذ عام 2019:

الشكل -٦ طلب البنوك المركزية على الذهب (طن)

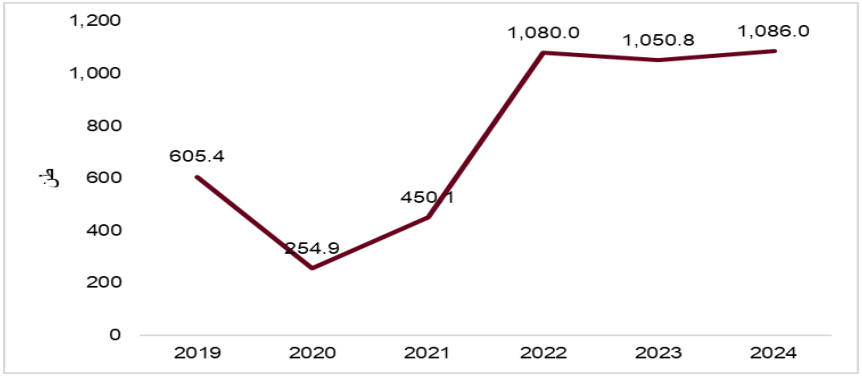

Source: World Gold Council, Gold Demand Trends.

يُبين الشكل السابق ارتفاع طلب البنوك المركزية على الذهب إلى 1086 طنًا خلال عام 2024، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المذكورة أعلاه، بارتفاع يبلغ نحو 3.34% على أساس سنوي، كما يُبين الشكل ارتفاع طلب البنوك المركزية على الذهب لمستويات قياسية خلال عام 2022 بسبب الحرب الأوكرانية.

التجارب السابقة لأداء سوق الذهب

شهدت أسعار الذهب ارتفاعات ملحوظة على مدار السنوات السابقة بالتزامن مع تصاعد الأحداث الجيوسياسية أو اضطراب الأوضاع الاقتصادية؛ حيث ازداد الطلب على المعدن الأصفر في أوقات الأزمات العالمية كجائحة كورونا، أو فترات تصاعد الأحداث الجيوسياسية كالحرب في أوكرانيا أو التوترات في الشرق الأوسط، كما يتبين تاليًا:

1. جائحة كورونا عام 2020:

شهدت أسعار الذهب خلال عام 2020 أداءً استثنائيًا مدفوعًا بالظروف غير المسبوقة التي فرضتها جائحة كورونا، والتي تسببت في اضطرابات واسعة النطاق في الأسواق المالية العالمية، وانكماش اقتصادي حاد، وزيادة ملحوظة في مستويات عدم اليقين؛ حيث أسهمت الضبابية بشأن آفاق الاقتصاد العالمي، وتذبذب أسواق الأسهم، والارتفاع المتوقع في معدلات التضخم على المدى الطويل نتيجة الحزم التحفيزية الضخمة في تعزيز شهية المستثمرين نحو شراء الذهب. ومع تراجع حدة الأزمة في الربع الأخير من عام 2020، عقب الإعلان عن بدء توزيع لقاحات فيروس كورونا، وعودة الثقة تدريجيًا للأسواق، تراجعت أسعار الذهب نسبيًا لكنها ظلّت أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة؛ مما يعكس استمرار مكانته كأداة للتحوّط وحماية الثروة في أوقات الضبابية وعدم اليقين.

ويُمكن الاستدلال على ذلك بتطور أسعار الذهب خلال عام 2020؛ حيث بدأت العام عند مستويات تبلغ 1560.7 دولار للأوقية في شهر يناير، لترتفع إلى أعلى مستوياتها

خلال العام في شهر أغسطس عند 1968.6 دولار للأوقية، لتبدأ في التراجع التدريجي إلى 1856 دولار للأوقية بحلول نهاية شهر ديسمبر، ورغم هذا الانخفاض، فإنها لا تزال أعلى من مستوياتها المسجلة قبل انتشار جائحة كورونا. وبشكل عام، ارتفع سعر الذهب إلى مستويات قياسية من 1,392.6 دولار للأوقية خلال عام 2019 إلى 1,769.6 دولار للأوقية بنهاية عام 2020 ، وهو ارتفاع تصل نسبته إلى 27.07% على أساس سنوي.

2. الحرب الروسية-الأوكرانية عام 2022:

أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية، التي اندلعت في فبراير 2022، صدمة حادة في النظام الاقتصادي العالمي، وخلقت حالة من عدم اليقين على نطاق واسع، بسبب الارتفاع الحاد في معدلات التضخم العالمية التي وصلت إلى 8% خلال عام 2022 مقارنة مع 6.3% المسجلة خلال عام 2021، وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، نتيجة لاضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد، واضطراب حركة التجارة العالمية، وتسليح السلع الأساسية، وتصاعد وتيرة فرض العقوبات الغربية الشديدة على روسيا، وتراجع سعر الصرف لغالبية العملات المحلية في الأسواق النامية، وفي ظل ذلك، برز الذهب مجددًا كأحد أبرز الملاذات الآمنة؛ حيث شهدت أسعاره ارتفاعًا ملحوظًا خلال الأشهر الأولى من اندلاع النزاع، مدفوعة بزيادة الإقبال عليه، من قبل المستثمرين والبنوك المركزية، كوسيلة للتحوّط من المخاطر الجيوسياسية وتقلبات الأسواق .

وعلى مدار عام 2022، ارتفع سعر الذهب من 1816.8 دولار للأوقية في يناير 2022، ليسجل 1947.83 دولار للأوقية بحلول مارس من العام نفسه، ليتراجع تدريجيًا إلى 1796.74 دولار للأوقية في ديسمبر 2022، بسبب تحسن شهية المخاطرة جزئيًا واستمرار تشديد السياسات النقدية من قبل كبرى البنوك المركزية، خصوصًا الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل -2 أسعار الذهب خلال عام 2022 – متوسط شهري

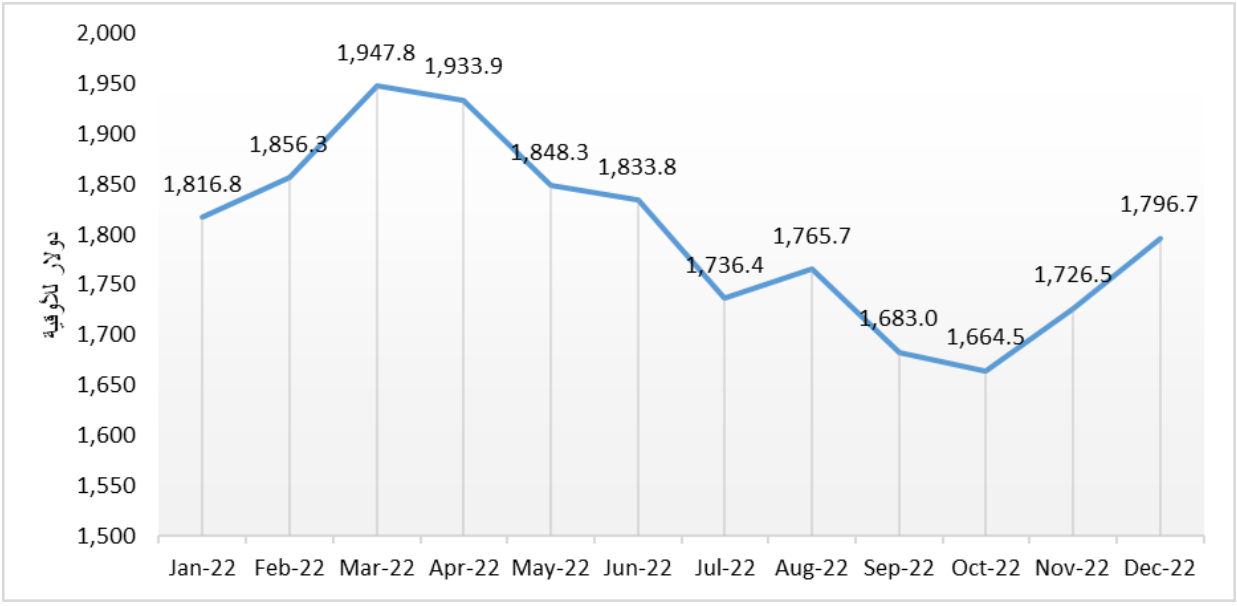

Source- World Gold Council.

3. حرب غزة عام 2023:

شهدت أسواق الذهب تحركات قوية ولافتة في أعقاب اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023؛ حيث سارعت الأسعار إلى الارتفاع مدفوعة بتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وتنامي المخاوف من اتساع نطاق النزاع ليشمل أطرافًا إقليمية أخرى. وفي ظل بيئة مليئة بعدم اليقين السياسي والاقتصادي، تراجعت شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر؛ مما عزز من تدفقات رءوس الأموال نحو الذهب. وبناءً على هذا، ارتفع سعر الذهب تدريجيًا ليكسر حاجز 2,000 دولار للأوقية منذ ديسمبر 2023، وهو ما يعكس تزايد الطلب العالمي على الذهب كأداة تحوط في مواجهة الصدمات الجيوسياسية. كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -3 أسعار الذهب خلال عامي 2023 و2024 – متوسط شهري

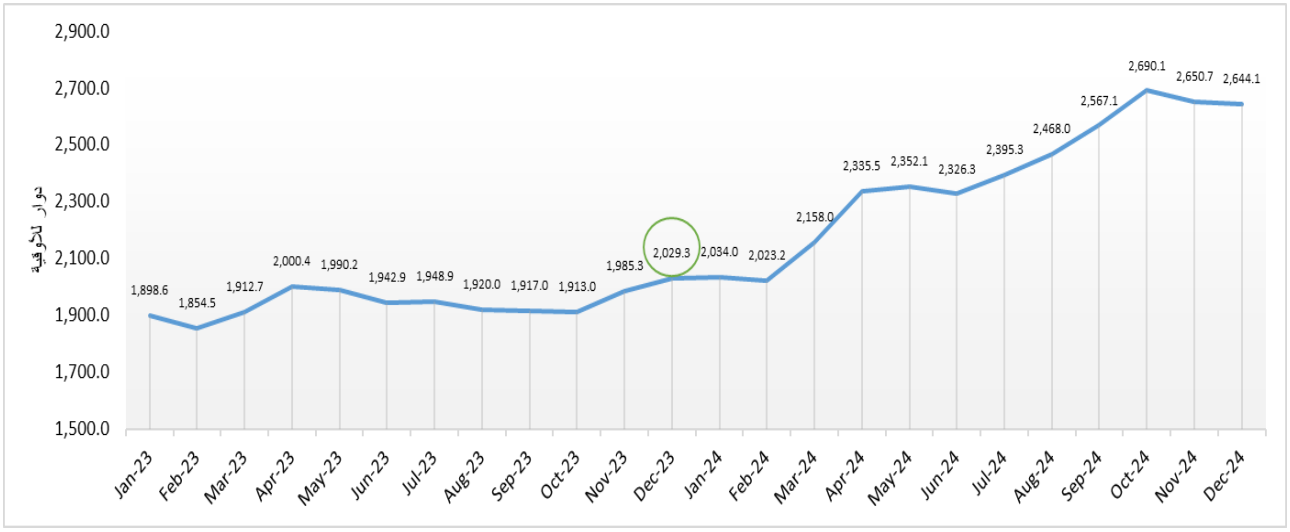

Source- World Gold Council.

ويُمكن الاستعانة بالشكل الآتي لتوضيح أداء أسعار الذهب الفورية خلال الأزمات والحروب المذكورة سلفًا:

الشكل -4 أسعار الذهب منذ يناير 2019 حتى ديسمبر 2024

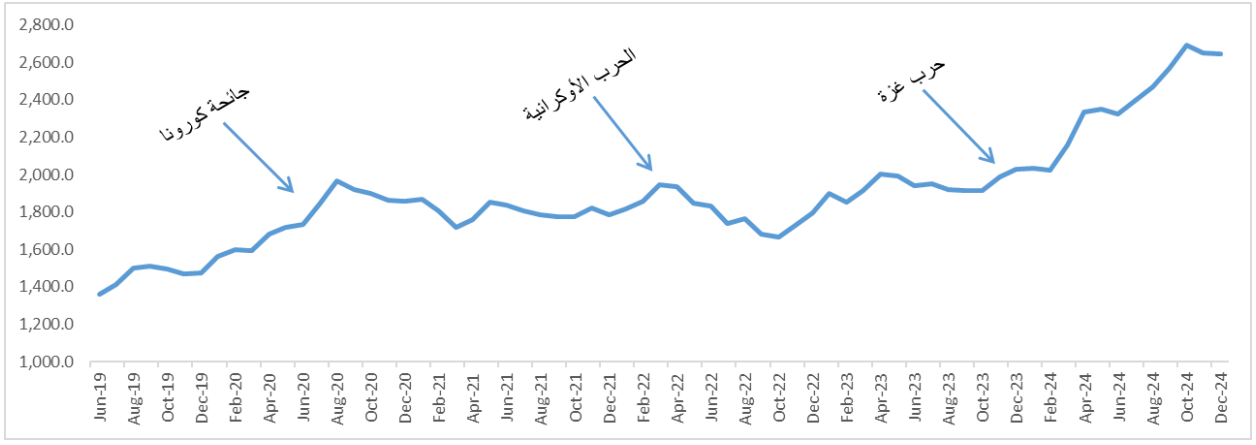

Source- World Gold Council.

التصعيد الإسرائيلي-الإيراني وأسواق الذهب

بدأت أسعار الذهب عام 2025 عند مستويات تبلغ 2709.7 دولار للأوقية لترتفع عقب ذلك بوتيرة مستمرة حتى وصلت إلى 3278 دولار للأوقية في مايو 2025، ولتشهد عقب ذلك ارتفاعًا إلى مستويات قياسية جديدة عقب شن إسرائيل هجمات جوية على إيران قابلتها طهران بالتصعيد. وبناءً على ذلك، قفزت أسعار الذهب في ختام تعاملات يوم الجمعة 13 يونيو 2025، إلى 3452.80 دولار للأوقية، مقابل 3402.4 دولار للأوقية التي سجلها في 12 يونيو 2025، أي قبل الضربة الإسرائيلية بيوم .

ولكن لم يدم هذا الصعود طويلًا؛ حيث بدأت أسعار الذهب في التراجع تدريجيًا خلال الأيام التالية، ففي 17 يونيو 2025، انخفض سعر الأوقية إلى مستوى 3406.9 دولار، قبل أن يُغلق يوم 20 يونيو 2025 على تراجع بنسبة 1% عند 3384.40 دولار للأوقية.

ويُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل مجتمعة منها قيام المستثمرين عمليات البيع لجني الأرباح، خاصة بعد الارتفاعات الحادة التي سبقت ذلك نتيجة التصعيد الإيراني-الإسرائيلي؛ إذ اتجه المستثمرون إلى تسييل جزء من حيازاتهم لتأمين المكاسب المحققة. كما أسهمت حالة الترقب والحذر في الأسواق في الحد من صعود الذهب؛ حيث شرع المستثمرون في إعادة تقييم المسارات المحتملة للتصعيد الجيوسياسي، إلى جانب تقييم تأثير قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتثبيت أسعار الفائدة عند نطاق 4.25% – 4.5% على معنويات السوق .

وحققت أسعار الذهب مزيدًا من التراجع مع تقلص الطلب على الملاذات الآمنة وانحسار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط واتفاق إيران وإسرائيل على وقف إطلاق النار؛ حيث تراجعت إلى 3338.30 دولار للأوقية بحلول نهاية يوم 24 يونيو 2025، إلى جانب ذلك، واجه الذهب ضغوطًا جراء تصريحات أدلى بها رئيس الفيدرالي «جيروم باول»، مفادها أن صانعي السياسة النقدية يحتاجون إلى وقت أطول لتقييم التداعيات المحتملة للرسوم الجمركية المفروضة، قبل اتخاذ قرار بشأن استئناف خفض أسعار الفائدة.

استخلاصًا لما سبق، تُعد أسعار الذهب العالمية انعكاسًا لتفاعل معقّد بين مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية؛ حيث تلعب حالة عدم اليقين الاقتصادي دورًا محوريًا في تحفيز الطلب على الذهب، لا سيما خلال فترات الأزمات المالية أو التوترات الجيوسياسية، باعتباره أحد أهم الملاذات الآمنة للمستثمرين. كما تمارس السياسات النقدية، وعلى رأسها قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، تأثيرًا مباشرًا على حركة الذهب. إلى جانب ذلك، تُسهم تحركات البنوك المركزية العالمية -سواء عبر زيادة احتياطاتها أو بيعها للذهب- في تشكيل اتجاهات السوق؛ نظرًا لتأثيرها المباشر على مستويات الطلب العالمي. ومن ثَمّ، فإن التغيرات في هذه العوامل، سواء منفردة أو متزامنة، تترك بصمة واضحة على مسار أسعار الذهب عالميًا.

أمن الطاقة في الخليج والعالم:
كيف أثر قرار وقف الحرب على أمن الطاقة؟

نوران جعفر

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تتمتع دول الخليج العربي بمكانة متميزة على الساحة الدولية فيما يتعلق بملف الطاقة، وذلك نظرًا لاحتياطياتها الضخمة من النفط والغاز الطبيعي، ويُعد الاستقرار أو التوتر في منطقة الشرق الأوسط عاملًا مؤثرًا في تدفقات صادرات الطاقة، وأسعار النفط، وتكاليف الشحن، وهو ما تجلّى خلال الحرب بين إسرائيل وإيران، وما أعقبها من وقف لإطلاق النار في الفترة الممتدة بين 13 و23 يونيو 2025، وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة؛ نظرًا لأن الدول المطلة على الخليج العربي (إيران + دول الخليج العربية) أسهمت بحوالي 39.3% من صادرات النفط العالمية في عام 2023، إلى جانب إسهاماتها بنحو 14% من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي على مستوى العالم في العام نفسه.

تتعدد النتائج المترتبة على وقف الصراع الإسرائيلي–الإيراني، غير أن القاسم المشترك بينها يتمثل في الأثر الإيجابي في مؤشرات أسواق المال العالمية والمحلية، إلى جانب الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة، وعودة حالة من التفاؤل بشأن استقرار حركة الشحن وسلاسل الإمداد، ويُذكر أن إيران تتحكم في مضيق هرمز،

الذي يمر عبره نحو 20% من تدفقات الطاقة العالمية، وكانت قد هددت في وقت سابق بإغلاقه حال استمرار التصعيد العسكري مع إسرائيل.

الشكل رقم (1): الدول المطلة على سواحل الخليج العربي

أهمية دول الخليج في معادلة الطاقة العالمية

تستحوذ الدول المطلة على الخليج العربي على قدر عالٍ من الأهمية في معادلة أمن الطاقة العالمية فيما يتعلق بتجارة النفط والغاز الطبيعي، ففي 2023، أسهمت دول الخليج العربي بالإضافة إلى إيران بحوالي 40% من إجمالي صادرات العالم من النفط، واستحوذت المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من الإسهام، لتشارك منفردةً بحوالي 15.2% من إجمالي صادرات العالم من النفط، يليها العراق ثم الإمارات العربية المتحدة بنسب 7% و6% على التوالي، علاوة على ذلك تسهم إيران -التي هي مسرح العمليات العسكرية- بحوالي 3% من إجمالي صادرات العالم من النفط، على الرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها سابقًا.

أما فيما يتعلق بتجارة الغاز الطبيعي، فإن قطر هي أكبر مصدر للغاز الطبيعي في المنطقة وثاني أكبر مصدر للغاز عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على 15.6% من إجمالي صادرات العالم لعام 2023؛ حيث تستحوذ على حوالي 11.7% من إجمالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي (قطر). وفي المقابل، تستحوذ على حوالي 83% من إجمالي صادرات الدول المطلة على الخليج العربي في صادرات الغاز.

الجدول رقم (1): دول الخليج العربي وإسهاماتها في تجارة الطاقة العالمية 2023

الدولة	الساحل المطل على الخليج	حدودها على الخليج العربي (كم)	صادرات النفط 2023 (نسبة من صادرات العالم)	صادرات الغاز الطبيعي 2023 (نسبة من صادرات العالم)
إيران		1,536	3.0%	0.9%
المملكة العربية السعودية	الساحل العربي	1,300	15.2%	0
الإمارات العربية المتحدة		900	6.0%	0.3%
قطر		563	1.1%	11.7%
الكويت		499	3.6%	0
البحرين		161	0.3%	0
عمان		100	2.1%	1.1%
العراق		58	7.9%	0
الإجمالي		5117	39.3%	14%

المصدر: OPEC

ومن الجدير بالذكر، أن الدول المطلة على الخليج العربي ذات تأثير ملحوظ على خريطة الطاقة العالمية من حيث إسهاماتها في صادرات الطاقة العالمية، كما هو موضح في الشكلين التاليين، وبالتالي فإن الصراعات التي توتر المنطقة والتي لها تأثير بشكل مباشر وغير مباشر في طاقة دول الخليج تكون ذات تأثير كبير في أمن الطاقة وحركة الملاحة في مضيق هرمز، كما أن اضطراب أسواق النفط نتيجة التهديدات أو الهجمات يؤثر في أسعار النفط العالمية، جنبًا إلى جنب مع أسعار الغاز الطبيعي اللذين أخذا في الارتفاع تزامنًا مع اشتداد حدة الصراع بينهم.

الشكل رقم (2): صادرات دول الخليج من الوقود الأحفوري للفترة 2016-2023

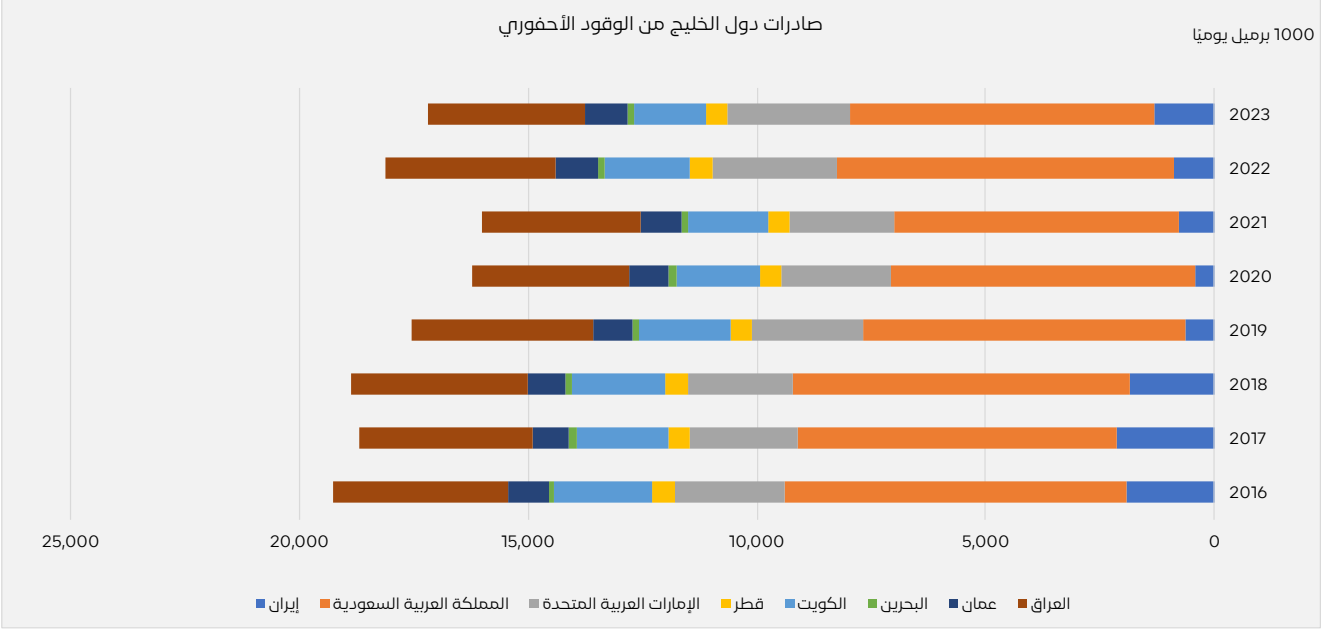

المصدر: OPEC

الشكل رقم (3): صادرات دول الخليج من الغاز الطبيعي للفترة 2016-2023

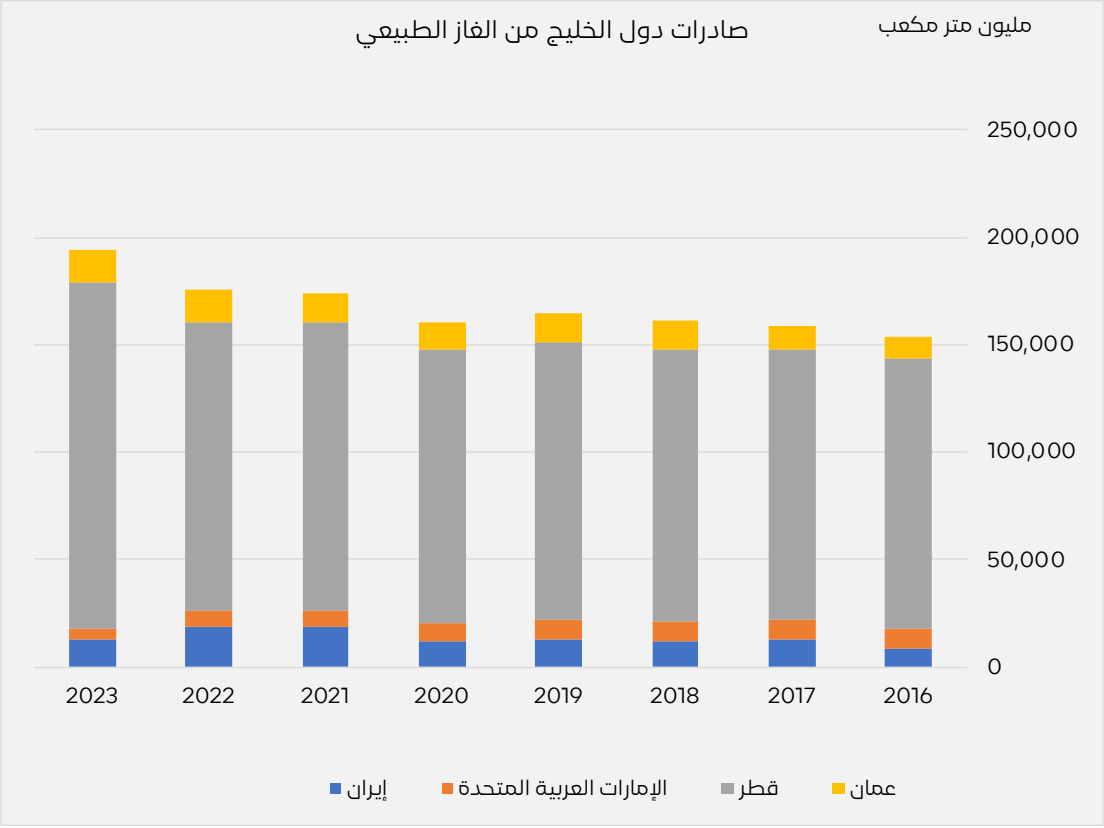

المصدر: OPEC

وعلى صعيد آخر، تمتلك الدول المطلة على الخليج العربي -فيما عدا البحرين- احتياطات من الوقود الأحفوري تقدر بحوالي 865.5 مليار برميل وفقا لبيانات عام 2023، أي ما يمثل تقريبًا 55.1% من إجمالي احتياطات العالم من الوقود الأحفوري، وتستحوذ السعودية وحدها على نسبة 17% من إجمالي احتياطات العالم، تليها إيران ثم العراق بنسب 13.3% و9.2% على التوالي. بينما تمتلك الدول المطلة على الخليج 81.84 ترليون متر مكعب معياري من احتياطات الغاز الطبيعي ، أي حوالي 39.6% من الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي المؤكدة لعام 2023، يمثل منهما إيران وقطر أكبر احتياطيات في المنطقة بحوالي 16% و12% للدولتين على الترتيب من إجمالي الاحتياطات العالمية للغاز الطبيعي.

تأثير وقف الحرب الإسرائيلية الإيرانية على أمن الطاقة

توقفت الحرب بين إسرائيل وإيران والتي بدأت في 13 يونيو 2025، برعاية أمريكية بعد 12 يومًا من بدايتها، لتحمل نتائج مبشرة على سوق الطاقة العالمي؛ إذ انخفضت مخاطر إغلاق مضيق هرمز والذي يمر منه تجارة دول الخليج من الطاقة من دول آسيا بصورة رئيسية، فبحسب موقع الغارديان، والذي نشر رسم بياني لتدفقات النفط والوقود الأحفوري (مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام 2025) من الدول المصدرة المطلة على الخليج العربي والتي تستخدم المضيق في نقل الطاقة في الجزء الأعلى والوجهات التي يذهب إليها هذا النفط في الجزء الأسفل ، ويُظهر الشكل التالي أن السعودية تليها العراق هما الدولتان الأكثر استخدامًا للمضيق في عبور صادراتهم النفطية، بينما تُعد الصين والهند أكبر مستوردين للطاقة المارة عبر المضيق.

الشكل رقم (4): تدفقات النفط والوقود الأحفوري عبر مضيق هرمز الأحفوري

(مليون برميل يوميًا خلال الربع الأول من العام 2025)

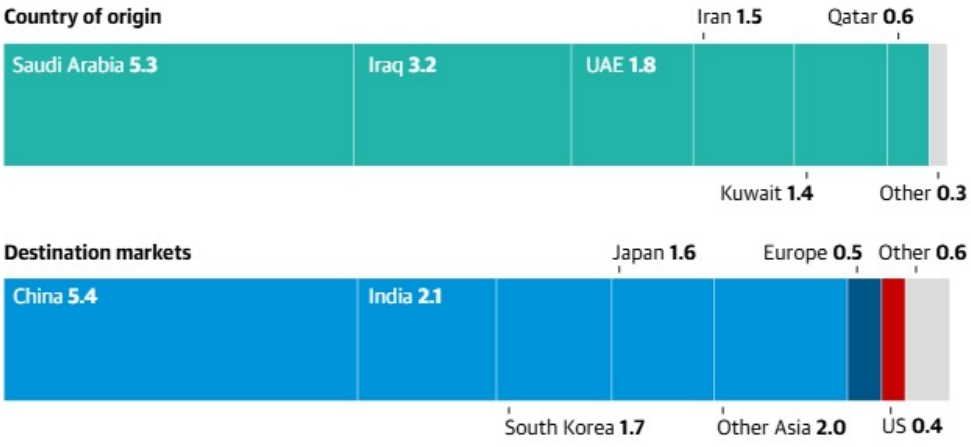

المصدر: The Guardian

نتيجةً لما سبق، قد أثر قرار وقف الحرب في أسعار الطاقة العالمية ومنحها استقرارًا نسبيًا؛ حيث انخفض خام برنت إلى 66.17 دولار أمريكي للبرميل في 24 يونيو 2025 مقابل المستويات التي وصل إليها في أثناء الحرب بواقع 77.08 دولار أمريكي

للبرميل في 19 يونيو 2025، ومن الجدير بالذكر أنه كان يتم تداول خام برنت قبل الحرب في يوم 12 يونيو 2025 (قبل بداية الحرب بيوم) عند مستوى سعري يبلغ 69.36 دولار أمريكي للبرميل. وعلى الغرار نفسه، فقد وصل خام برنت إلى 3.684 دولار أمريكي في 24 يونيو 2025، بينما وصل سعره في أثناء الحرب إلى 4.09 دولار أمريكي في 19 يونيو 2025، بعدما كان يتم تداوله بحوالي 3.49 دولارات أمريكي في 12 يونيو 2025.

ومن ثَمّ، فإن دول منطقة الشرق الأوسط والدول كانت الأكثر تأثرًا بالتوترات القائمة، ولكن مستوى التأثر يتوقف على مدى استقرار المنطقة، فمع الأخذ في الاعتبار أن المتغيرات الاقتصادية ما هي إلا حلقة متصلة يؤثر كل متغير منها في الآخر، فإن انخفاض أسعار الطاقة وبالتالي انخفاض تكلفة الشحن واستقرار سلاسل الإمداد مع انتهاء الحرب، يبشر باستقرار أسعار السلع سواء من حيث تكاليف مدخلات التصنيع أو تكاليف النقل والاستيراد،هذا فضلًا عن التأثير في مستويات التضخم والأسواق المالية المصرية وأسعار الصرف التي عادت للانتعاش بصورة ملحوظة عقب إعلان وقف الحرب. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولة المصرية كانت قد اتخذت بالفعل احتياطاتها مسبقًا في حال حدوث أي تصعيد غير مرغوب دوليًا (يمكن قراءة المزيد عن الاجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية في المقال المنشور بهذة النشرة بعنوان كيف استعدت مصر لسيناريوهات الحرب)، وذلك من خلال توفير إمدادات طاقة وسفن تغويز عائمة ووجود مخزون من السلع الاستراتيجية يكفي لمدة 6 أشهر على الأقل، وكانت قد عقدت لجنة الأزمات المعنية بالحد من التداعيات السلبية للصراع على الاقتصاد المصري واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المناسبة.

ختامًا، يمكن القول إن العالم يترقب بشيء من الحذر مدى صلابة اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران لما له من تأثيرات كبيرة في الاقتصاد العالمي والاقتصادات المحلية لمنطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربي، والتي تلعب دورًا مهمًا في ملف أمن الطاقة العالمي لما لها من حصص كبيرة في صادرات النفط والغاز الطبيعي من صادرات العالم، بالإضافة إلى الاحتياطات الكبيرة التي تتمتع بها تلك الدول، ولهذا فإن أي خرق لوقف إطلاق النار أو مزيد من عدم الاستقرار

يمكـن أن يـؤدي إلـى تأثيـرات ملحوظـة علـى المؤشـرات الاقتصاديـة العالميـة والفاعليـن الاقتصادييـن الدولييـن الذيـن يراقبـون مـا يمكـن أن تذهـب إليـه الأوضـاع الحاليـة، خاصـةً فـي ظـل التحسـب للعـودة لاسـتكمال الحـرب التجاريـة الأمريكيـة مـع دول العالـم.

اضطرابات الشرق الأوسط:
هل تسرع التحول نحو الطاقة المتجددة؟

أمل إسماعيل

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت منطقة الشرق الأوسط توترات غير مسبوقة، لا سيما خلال فترة الحرب بين إيران وإسرائيل والتي استمرت لمدة 12 يومًا، تكبد فيها اقتصاد الدولتين خسائر كبيرة، ورفعت من حدة المخاطر في سوق الطاقة العالمي بعد التلويح الإيراني عدة مرات باحتمالية إغلاق مضيق هرمز؛ مما دفع المؤسسات المالية والاستثمارية عالميًا لإجراء عمليات حسابية متعددة لمحاولة توقع أسعار الطاقة في حال ما حدث ذلك فعليًا، تلك الأحداث ألقت بظلالها على أسواق الطاقة العالمية، ودفعت إلى طرح تساؤل جوهري: حول مدى قبول العالم للعيش والتأقلم مع تلك المخاطر المستمرة أم التوجه وبسرعة للتحول نحو الطاقة المتجددة خاصة الدول المستوردة للوقود الأحفوري؟

الحرب وسوق الطاقة

تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي نفطي وخامس أكبر احتياطي غاز في العالم، وهي تطل على مضيق هرمز، الذي يُعد الشريان الأساسي لتصدير النفط من دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، العراق)، والذي يمر عبره نحو 20% من النفط العالمي. واستهدفت الضربات الإسرائيلية على إيران خلال فترة الحرب البنية

التحتية بشكل شامل، ومنشآت الطاقة بكل أنواعها؛ مما أدى إلى خسائر كبيرة في حقول الغاز الإيرانية؛ منها حقل بارس الجنوبي الذي يعد العمود الفقري لإنتاج الغاز الإيراني؛ مما أدّى إلى توقف جزئي في الإمدادات يُقدّر بـ 424 مليون قدم مكعبة يوميًا، ما يعادل 4%-2 من إنتاج البلاد، وزيادة احتمالية انقطاع الكهرباء في إيران خاصة وأن هذا الحقل يغطي أكثر من 80% من استهلاك الكهرباء والتدفئة في إيران، بالإضافة إلى خسائر في المحطات المرتبطة به ومصافي التكرير وغيرها من الأضرار الجسيمة التي لا تقتصر على الداخل الإيراني فقط، بل امتدت آثارها إلى أسواق الطاقة العالمية.

لكن البُعد الأخطر لتلك الحرب، هو أن تهديدات قطاع الطاقة وانقطاع الإمدادات من الحقول لا تخص إيران فقط بل تتجاوزها، فهذه العمليات هددت أيضًا استقرار إمدادات الطاقة في المنطقة، خاصة بعدما لوحت إيران بإغلاق مضيق هرمز وأقر البرلمان الإيراني ذلك القرار وترك حرية التنفيذ للحكومة، ومن الجدير بالذكر أنه وتجاوبًا مع بداية الحرب بين إيران واسرائيل قفزت أسعار النفط بنحو 20% خلال شهر يونيو، ووصلت أسعار خام برنت لمستويات تتراوح بين 77-78 دولارًا للبرميل، مع تسجيل ذروة قرب 74– 77 دولار في أثناء التعزيزات الأولى، ومع التهديدات بغلق المضيق فكانت التوقعات أن أي تعليق فعلي قد يدفع الأسعار بسرعة إلى 100–150 دولارًا للبرميل.

تخوفات من التأثير على الاقتصاد العالمي

تأتي أسعار الطاقة في مقدمة التهديدات العالمية، فمع كل أزمة بمنطقة الشرق الأوسط ترتفع المخاوف في الأسواق، ومع اتساع تلك التوترات لتدخل إلى حرب شاملة بين إيران وإسرائيل تهدد طرق تصدير الطاقة من الخليج، تجاوبت مع أسعار الطلب بشكل سريع لتعكس تلك الاضطرابات. وعلى الرغم من أنه لم يتم المساس بتجارة الطاقة الخليجية، فإن أمن الإمدادات واستقرارها أضحى تهديدًا جديدًا؛ حيث تتزايد حاجة الدول لتنويع مصادر الطاقة لعدم الوقوع في أسر تهديدات الشرق الأوسط غير المستقر بطبعه.

وارتفعت المخاوف خلال الفترة الأخيرة إلى حد قاتم بالهجوم الإسرائيلي على إيران، والضربات الأمريكية التي وجهتها أمريكا إلى إيران وخاصة المنشآت النووية الإيرانية في «فوردو» و«نطنز» و«أصفهان»، وأصبح شبح الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة تهديدًا محتملًا، إلا أن الولايات المتحدة تدخلت من جديد لتعلن تحقيق أهداف الحرب ودعوة الطرفين (إسرائيل وإيران) لوقف الحرب وانتهاء حالة الحرب بين إيران وإسرائيل، لكن تأثيرات تلك الحرب وتطور أحداثها أضحت في ذاكرة الاقتصاد والسياسة العالمية وسيتم الاعتماد عليها كافتراضات عند توقع أي سيناريوهات بخصوص الاضطرابات بالمنطقة، ويمكن الإشارة إلى تلك الأحداث كالتالي:

- **ارتفاع أسعار الطاقة:** حيث توقع المحللون أن يرتفع سعر البترول ليتخطى 100 دولار للبرميل (وفق تحذيرات باركليز)؛ مما سيشعل شرارة تضخم مفرط عالميًا.

- **اضطراب سلاسل التوريد:** دارت التقديرات أن سلاسل التوريد ستتعطل خاصة مع إغلاق أو تحويل مسار الطرق البحرية وخطوط الشحن؛ مما سيكون له أثر مباشر في سيولة حركة التجارة العالمية وقد يسبب نقصًا في السلع والمنتجات.

- **ركود وكساد اقتصادي عالمي:** إذا ما عاد الطرفان للاقتتال في حرب طويلة الأمد وامتدت تأثيراتها لأسعار الطاقة وسلاسل التوريد (كما سبقت الإشارة) فسيكون لذلك تأثير مباشر في معدل نمو الاقتصاد العالمي بل وقد يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود.

الدول الأكثر تأثرًا

لا شك أن الاقتصاد العالمي كان يستأثر بشكل كبير بتلك الحرب إذا ما استمرت، وذلك بفعل الوجود المؤثر للدول المجاورة لإيران على أسواق الطاقة العالمية، ولكن تلك التأثيرات تتفاوت بشكل كبير بين الدول، ويمكن استعراض درجة تلك التأثيرات في التالي:

الهند

- ستلجأ الهند إلى بدائل نفطية من روسيا والولايات المتحدة لتعويض قلق الإمدادات من الخليج، رغم اعتمادها الكبير على الشحن عبر مضيق هرمز .
- ارتفاع أسعار النفط يرفع التضخم ويزيد من فاتورة الاستيراد بمليارات الدولارات سنويًا .

الصين

- تعتمد الصين على النفط الإيراني بنسبة تصل إلى 15% من وارداتها النفطية، وقد انخفضت الكميات المصدرة من 1.6 إلى 0.74 مليون برميل يوميًا، في فترة الهجمات بسبب الخوف من تصعيد الصراع؛ حيث تؤثر تقلبات الطاقة على استراتيجيتها للتوازن بين الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة.

أوروبا

- ارتفعت أسعار الديزل والوقود النفاث بحدة (بنسبة 45–60%) بسبب قلق الإمدادات من الخليج ؛ حيث هدد التلويح بتعليق المرور من مضيق هرمز؛ الأمر الذي يشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة الأوروبي.

كيف يمكن تحقيق أمن الطاقة؟

فرضت الاضطرابات المتكررة بمنطقة الشرق الأوسط تحديات كبيرة على سوق الطاقة العالمي، خاصة الدول المستوردة للوقود الأحفوري؛ إذ لجأت الدول إلى مراجعة استراتيجياتها بمجال الطاقة، من خلال تسريع الجهود لتوقيع اتفاقات طاقة مع دول بديلة؛ حيث كان من الممكن أن تُجبر الحرب الدول الكبرى –خاصة في أوروبا وآسيا– على تنويع مصادر الطاقة بشكل أسرع، وقد تسعى دول مثل الهند والصين لتأمين بدائل من روسيا أو أفريقيا، في حين تسعى أوروبا إلى تعزيز استيراد الغاز المسال من قطر وأمريكا، كما ظهر ضرورة بل وحتمية تنويع مصادر الطاقة

وتسريع التحول نحو الطاقة المتجددة، وقد بدأ لأهميتها أبعاد أخرى أقوى وأكثر أهمية عن البعد البيئي والمناخي رغم أهميته، وهو تحقيق أمن الطاقة.

أمن الطاقة

في تعريفه يعني ضمان توفير مصادر طاقة موثوقة، متاحة، وبأسعار عادلة، مع تنويع مصادر الإمداد والقدرة على التكيف مع الاضطرابات الطارئة. ويُعد هذا المفهوم إحدى ركائز الأمن القومي، لما له من تأثير مباشر في الاقتصاد، والاستثمار، والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه، ولضمان أمن الطاقة، لا بد من تنويع مصادر الطاقة، عبر التحول لمصادر الطاقة المتجددة (الشمس – الرياح)، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتقليل الفقد في الطاقة، وتعزيز التعاون الدولي لضمان استقرار الإمدادات وحماية البنية التحتية من التهديدات.

وبالنظر إلى منطقة الشرق الأوسط نجد أنها تعاني من التحديات المستمرة ولا تخلو من التوترات والصراعات التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في أمن الطاقة الإقليمي والعالمي، لكنها أيضًا تملك الفرص في التحول نحو استغلال مصادرها الطبيعية وتسريع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وزيادة الاعتماد عليها وتنويع مزيج الطاقة لديها، هذه الحلول رغم أهميتها فإنها ليست حلًا على المدى القصير، ولكنها تفتح الطريق وتؤكد على ضرورة العمل الدولي على زيادة الاستثمارات وسرعة التحول والتطور التكنولوجي في التقنيات الجديدة والنظيفة لإنتاج الطاقة.

فرص التحول نحو الطاقة المتجددة

أدت الحرب إلى إبراز المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالاعتماد على النفط والغاز من مناطق غير مستقرة مثل الخليج العربي، تدفع هذه المخاطر عديدًا من الدول (خاصة في أوروبا وآسيا) إلى تسريع خططها لتوطين مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح والكتلة الحيوية، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات. وهذا ما حدث بعد حرب روسيا وأوكرانيا 2022، أطلقت أوروبا خطة REPowerEU التي

ضاعفت استثمارات الطاقة النظيفة. والآن يُتوقع أن نشهد المنطقة خطة مشابهة يمكن أن نطلق عليها «REPowerMENA» للتوسع تجاه أفريقيا والشرق الأوسط، ولكن مع خطى أسرع واستثمارات أوسع.

ومن هنا تبرز عدد من الفرص والآليات التي يمكن من خلالها أن تكون الحرب محفزًا للتسريع في هذا الاتجاه، منها:

- **تنافسية الأسعار بالنسبة للوقود الأحفوري**

مع ارتفاع أسعار النفط والغاز عالميًا بسبب الاضطرابات المستمرة بمنطقة الشرق الأوسط، تصبح الطاقة المتجددة أكثر تنافسية من حيث التكلفة، هذا يدفع المستثمرين والشركات الصناعية لتفضيل حلول مستقرة وذات تكلفة تشغيلية منخفضة مثل الطاقة الشمسية والرياح، خاصة على المدى الطويل، وفقًا لتحليل من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة « IRENA» في يونيو 2025: تكلفة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في مناطق مثل شمال أفريقيا والشرق الأوسط أصبحت أقل من 3 سنت/ك.و.س، مقارنةً بتكلفة توليد الكهرباء من الغاز المستورد التي تجاوزت 10 سنت/ك.و.س في بعض الأسواق.

- **تسريع تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة**

يمكن للتوترات التي شهدتها المنطقة أن تؤدي إلى تسريع مشاريع كانت مؤجلة لتقليل المخاطر؛ حيث يجب على الحكومات أن تسرع إلى ضخ استثمارات ضخمة في مشاريع الربط الكهربائي الإقليمي، والهيدروجين الأخضر، وتخزين الطاقة، وتطوير الشبكات الوطنية لاستيعاب الطاقات الجديدة والمتجددة.

- **تحفيز الابتكار والدعم السياسي للطاقة المتجددة**

أثارت الحرب ضرورة تحفيز الابتكار والبحث العلمي في تبني وتطوير تقنيات جديدة ذات كفاءة أعلى وتكلفة مناسبة لإنتاج الطاقة، بالتزامن مع تطوير السياسات

والإجـراءات لجـذب الاسـتثمارات وتشـجيع إنشـاء المشـروعات وتطويـر البنيـة التحتيـة الخاصـة بهـا.

وأخيـرًا، هـذه الحـرب أبـرزت بشـكل صـارخ هشاشـة نظـام الطاقـة العالمـي المعتمـد علـى النفـط والغـاز؛ ممـا يدفـع الـدول –ليـس فقـط لأسـباب بيئيـة، بـل أيضًـا لأسـباب أمنيـة واقتصاديـة– إلـى تسـريع التحـول نحـو الطاقـة المتجـددة كخيار اسـتراتيجي طويـل الأجل. رغـم التحديـات، تمتلـك مصـر فرصـة لتعزيـز مكانتهـا كمركـز إقليمـي للطاقـة مـن خلال:

- زيادة الاستثمارات وتعزيز إنشاء مشروعات الطاقة المتجددة.
- تعزيز إنتاجها من الطاقة المتجددة وصادراتها لأوروبا.
- تفعيل الربط الكهربائي مع أوروبا وأفريقيا في ظل حاجة القارة لمصادر طاقة آمنة.
- مشـروع الربـط الكهربائـي بيـن مصـر واليونـان قـد يشـهد تسـارعًا فـي التمويـل والتنفيـذ بفعـل هـذه الأزمـة.
- إعادة تصدير الغاز المسال من إسرائيل (حال استئناف الإنتاج).
- تسريع مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر سواء لاستخدامه محليًا أو لتصديره.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg